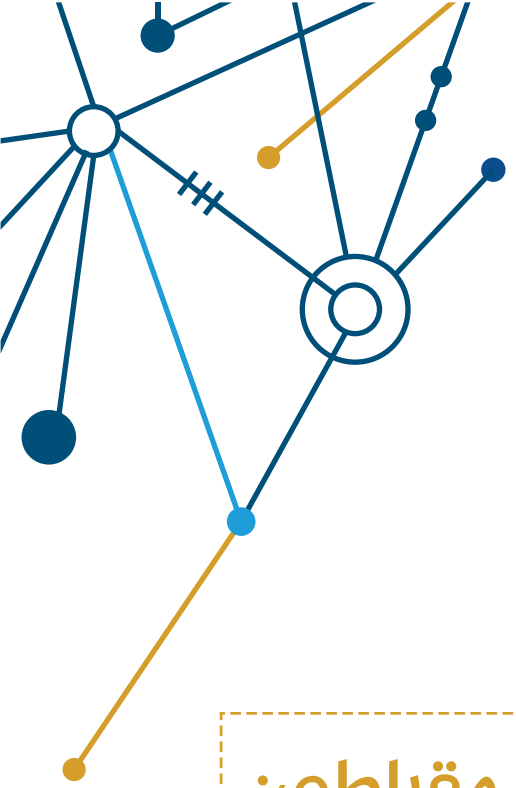

معهد الجزيرة للإعلام

معهد الجزيرة للإعلام
زمالة الجزيرة - 2019
ورقة بحثية

الإعلام العمومي والانتقال الديمقراطي: التلفزيون التونسي (دراسة حالة)

عائشة غربي

مشرف البحث
د. فاطمة الصمادي

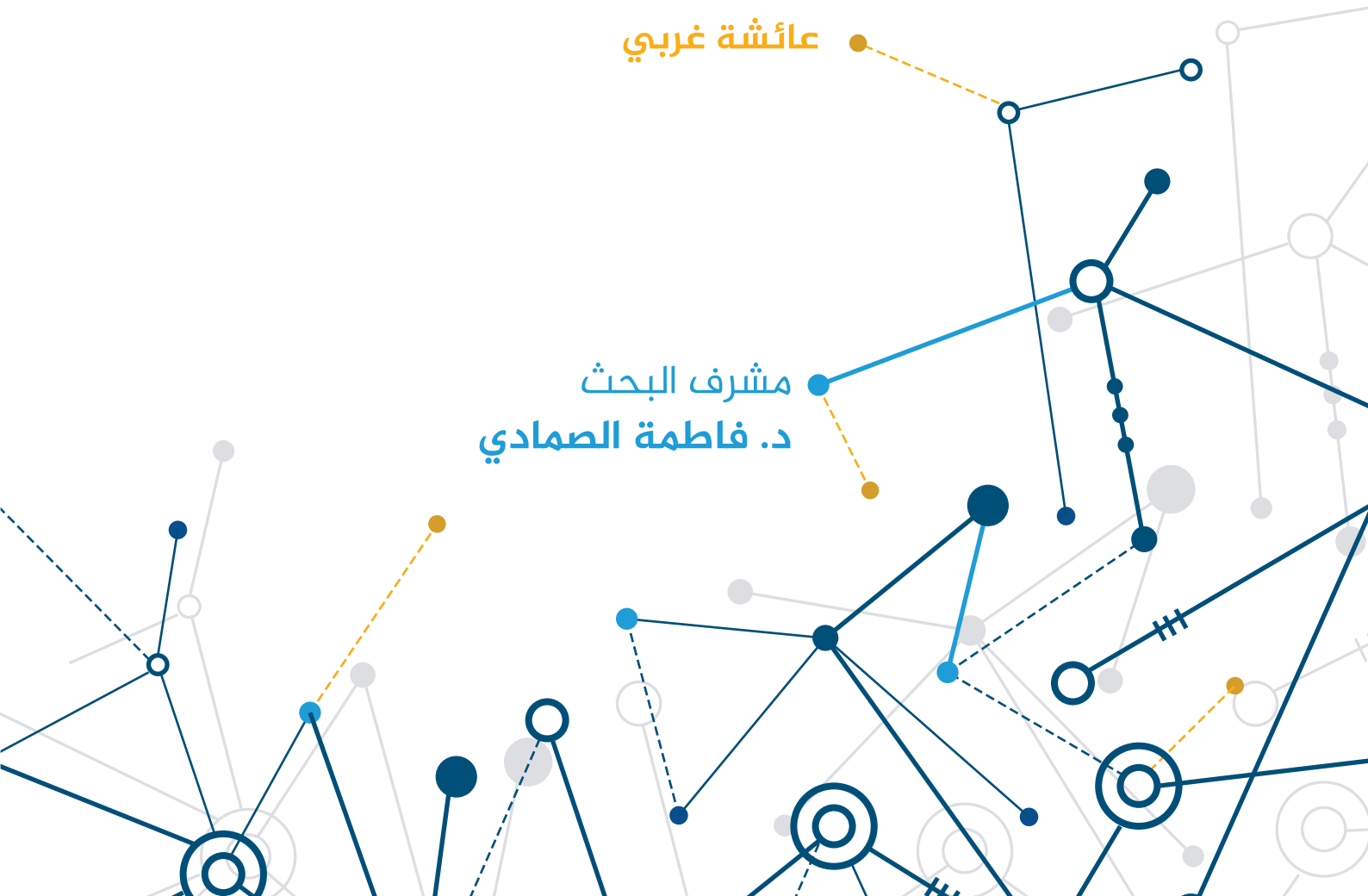

جميع الحقوق محفوظة @ معهد الجزيرة للإعلام 2019

برنامج زمالة الجزيرة:

برنامج أطلقه معهد الجزيرة للإعلام ويهدف إلى تشجيع البحث الأكاديمي، وإتاحة الفرصة أمام الصحفيين والباحثين للاطلاع على تجارب عملية ودراستها بعمق، بشكل يساهم مع جهود مؤسسات عربية وعالمية عديدة في تحسين مهنة الصحافة والعبور إلى المستقبل.

عائشة غربي:

صحفية وباحثة تونسية، مهتمة في قضايا الإعلام والسياسية وعملت كمحررة صحفية في عدد من وسائل الإعلام التونسية

ملخص البحث

تقدّم الدراسة نموذجا إعلاميا عربيا واكب مسار الانتقال الديمقراطي بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، والمتمثل في التلفزيون العمومي التونسي، الذي عاش لعقود تحت سيطرة الأنظمة السياسية الحاكمة.

ويقوم البحث على تطور عمل التلفزيون واحترامه للمعايير المهنية الأساسية في ظل الانتقال من إعلام حكومي إلى إعلام عمومي على مستوى غرفة أخباره.

ويرصد مدى تكريس التعددية السياسية والقطع مع هيمنة الحزب الواحد، والتوجه إلى تمثيل مختلف الرؤى الفكرية والايديولوجية، سواء الحاكمة أو المعارضة.

وأثبتت الدراسة أن نشرة أخبار التلفزيون العمومي التونسي لم تحقق نقلة حقيقية بعد الثورة التونسية رغم محاولات التخلص من الرواسب القديمة، في ظل بيروقراطية الإدارة والدور الذي يلعبه "حارس البوابة" في اختيار المضامين وفرضها على أجندة الأخبار.

وتظل الثقافة القديمة في تسيير العمل الإعلامي مسيطرة على الأخبار في غياب آليات التعديل والإرادة السياسية لتطويره.كما يغطي البحث، آراء سياسيين ونقابيين وصحفيين تونسيين في أخبار التلفزيون التونسي، النقائص المسجلة وآليات التغيير الضرورية.

الكلمات المفتاحية:
الإعلام العمومي، الانتقال الديمقراطي، المعايير المهنية، التعديل الإعلامي، التعددية

الفهرس

مقدمة 7

المراجعات الأدبية 8

الإطار المنهجي للبحث 10

الإطار النظري للبحث 12

السياق المفاهيمي للبحث 13

الجانب التحليلي 16

النتائج والخاتمة 28

قائمة المراجع 30

1. المقدمة

فرض الانتقال السياسي في تونس، تحولات شملت مختلف المجالات منها الاقتصادي والاجتماعي والإعلامي، نظرا لطبيعة المرحلة الانتقالية ومحاولة تكريس ديمقراطية ناشئة في البلاد تقوم على أساس الحرية والتعددية والتنوع. وتحولت وسائل الإعلام من خدمة النظام القديم إلى مواكبة النظام السياسي الجديد في إطار نسقي، يعرف اليوم عدة انتقادات.

إذ يرتبط تطور المضامين الإعلامية بتطور المجتمعات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي، باعتبار أن الإعلام مرتبط بطبيعة النظام القائم ومدى تحرره وقناعته بأهمية دور الصحافة، نظرا للعلاقة الجدلية القائمة بينهما.

ولا يقتصر دور الصحفي على نقل الأخبار وتبسيطها للمتلقي، بل يعمل على مراقبة كل ما يهم الرأي العام في مختلف المجالات وضمان شفافية العمل السياسي. كما يلعب دور الوسيط بينه وبين الفاعلين السياسيين. وقد شهدت تونس مع بداية ثورتها في 14 يناير 2011، طفرة وتعددية إعلامية على جميع المستويات وبمختلف أنواعها منها الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية والالكترونية مع الدور الذي لعبته الميديا الجديدة.

وهو ما يؤكد أنّ الإعلام يعدّ أحدّ العوامل الأساسية في الحكم على المرحلة، لأنه يبين طبيعة الانتقال الديمقراطي ومقياس نجاحه؛ فلا يمكن تصور العملية السياسية بعيدا عن النظام الإعلامي، لما تجمعهما من علاقة تأثير متبادل يختلف وفق شكل النظام السياسي ودرجة الديمقراطية في البلاد.

وقد مثل التلفزيون العمومي التونسي عنصرا فاعلا ومهما خلال هذه المرحلة التي مثلت تحد له في سبيل مواكبة السياق الديمقراطي والتخلص من التركة الثقيلة في التبعية للنظام القديم.

يأتي ذلك بعد أن كان التلفزيون العمومي تابعا للسلطة الحاكمة، والمفارقة أن الصحفيين الذين عاشوا " أكثر من نصف قرن مكبلين تحت وطأة النظام، وجدوا أنفسهم مضطرين للتحرك، لوحدهم في فضاء من الحرية التامة لم يكونوا مهيئين له لا مهنيا ولا على مستوى أخلاقيات المهنة" [1].

ورغم هذه التبعية فإن التلفزيون لاقى نسبة رضا هامة لدى التونسيين، وهو ما أكدته مؤسسات سبر الآراء المحلية منها والعالمية.

في 2012 أنجزت مؤسسة "سيغما كونساي" التونسية، دراسة [2] أثبتت أن 47.4 ٪ راضون جدا عن مردود وسائل الإعلام، وكان لأخبار الثامنة نصيب هام من نسبة الرضا. ووفق دراسة [3] أجرتها (BBC Media Action) عام 2014، فإن التلفزيون العمومي هو وسيلة الإعلام الأكثر استخداما والمصدر الرئيسي للمعلومات في تونس. وأشارت الدراسة إلى أن 99٪ من التونسيين لديهم جهاز تلفزيوني واحد وجهاز ساتلايت واحد على الأقل في منازلهم، و88٪ منهم يشاهدون التلفزيون "مرة واحدة على الأقل في اليوم". ومثل التلفزيون المصدر الأكثر اعتمادا بنسبة 83 ٪ لمتابعة الأوضاع السياسية والأحداث الآنية وعلى وجه الخصوص، نشرة الأخبار المسائية على القناة الوطنية الأولى. وأكدت أن 76 ٪ من التونسيين يتابعون الأخبار، أغلبهم من متابعي النشرة الرئيسية للأنباء (نشرة الثامنة).

[1] العربي شويخة، وسائل الإعلام في تونس التحول الصعب، من الاستقلال إلى انتخابات ٢٠١٤، دار محمد علي للنشر، ط١،٢٠١٥، ص ٦٧

[2] دراسة حول تطور وسائل الإعلام والاتصال بتونس، باعتماد مؤشرات تطور وسائل الإعلام والاتصال حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO، أيلول ٢٠١٢، ص٨٦. http://www.unesco.org/bpi/pdf/memobpi46_mediapluralism_ar.pdf

[3] After the revolution: Libyan and Tunisian media through the people›s eyes. Research Report Issue 6 GOV.UK,1 January 2015 : visité le 15 Mars 2019 http://downloads.bbc.co.uk/rmhttp/mediaaction/pdf/research/libya_tunisia_media.pdf

إلاّ أن الدراسة أثبتت أنه لا يوجد مصدر موثوق به لوسائل الإعلام على نطاق واسع في تونس، وينظر لجميع القنوات التلفزيونية على أن هناك أجندة سياسية تحركها. واعتبرت أن مشاهدة التونسيين للتلفزيون لا يمنعهم من نقدهم له وتشكيكهم في مصداقيته.

كما صدر سبر آراء عن مؤسسة بر الأمان [4] شهر سبتمبر 2018، قامت نتائجها على أن ٪67 من التونسيين لا يثقون في وسائل الإعلام التونسية، 35 ٪ منهم لا يثقون تماما في وسائل الإعلام و32 ٪ يثقون قليلا.

وأظهر سبر الآراء أن 31 ٪ من التونسيين يعتمدون الوطنية الأولى (القناة الأولى) كمصدر خبر رئيسي. ولذلك مثل التلفزيون العمومي مبحثا هاما لدراسة توجهات الجمهور ومدى ثقته في الإعلام العمومي الذي يمثل مصدرا أساسيا للأخبار.

تعتمد دراستنا على مختلف المؤشرات السابقة للوقوف عند معايير التغطية الإعلامية لغرفة الأخبار صلب التلفزيون ومدى نجاحها في كسب ثقة الجمهور التونسي في ظل المنافسة من قبل الإعلام الخاص من جهة والميديا الجديدة.

2- المراجعات الأدبية

تعتبر الباحثة سونيا ليفنغستون [5]، في دراستها حول الإعلام الجماهيري والديمقراطية والفضاء العمومي، أن وسائل الإعلام، خاصة التلفزيون، تلعب دورا حاسما في العملية السياسية الحديثة، وفي تشكيل النخب الديمقراطية.

وأكدت العديد من الدراسات السابقة، أن للتلفزيون دور هام في مرحلة الانتقال الديمقراطي، الذي يتنزل في الفضاء العربي بعد موجة ثورات الربيع العربي. ووفق بحث [6] أجرته وكالة رويترز للأنباء، "الإعلام والديمقراطية" عام 2013، فقد ساهم ظهور فضاء عام عربي جديد، في إبراز دور التلفزيون في دمقرطة المنطقة.

وأرجع البحث ذلك لقدرة التلفزيون، على الوصول إلى المتعلمين والأميين على حد سواء وتوحيد المجتمعات العربية وتزويد الناس بمنصة يمكن من خلالها التواصل مع واضعي السياسات والعامة. إلاّ أنها بينت أن البحث في وسائل الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي يواجه العديد من التحديات. وغالبية هذه التحديات تنبع من الحداثة النسبية للحقل الإعلامي العربي وكذلك التشتت الملحوظ، وغياب القدرة على تحليل المواضيع.

*** جمال الزرن ومعز بن مسعود: "إعلام الخدمة العامة في العالم العربي" [7]**

حدد الباحثان، جمال الزرن ومعز بن مسعود، في دراسة "إعلام الخدمة العامة في العالم العربي" أبرز العوامل التي أدت إلى ضعف المرفق الإعلامي العمومي العربي عامة والتونسي خاصة.

قدما خلالها إشكاليات تلفزيون الخدمة العامة ووصفا دقيقا للسياق العربي الراهن وأهم التجارب الأوروبية والعربية.

وتعد الدراسة مبحثا هاما في هذا المجال حيث درس الباحثان الإعلام السمعي البصري في مختلف الدول العربية لتقديم الثوابت والمتغيرات ومواكبة الانتقال

[4] إلى أي مدى يثق التونسيون في وسائل الإعلام؟، مؤسسة بر الأمان، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨، (تاريخ الدخول)،٧ آذار ٢٠١٩.
https://news.barralaman.tn/sondage-tunisiens-confiance-medias-fr/

[5] Livingstone, S., and Lunt, P. (1994) In Talk on Television: Audience participation and public debate p(9). London: Rutledge

[6] الإعلام والديمقراطية،"دور الإعلام الجماهيري في الانتقال الديمقراطي" وكالة رويترز، سبتمبر ٢٠١٣، (تاريخ الدخول)، ٨ آذار ٢٠١٩،
https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/our-research/media-and-democratisation

[7] الزرن (جمال)، بن مسعود (معز)، إعلام الخدمة العامة في الوطن العربي. الخصائص، الرهانات، والتحديات، هيئات الإذاعة والتلفزيون مثالا. اتحاد إذاعات الدول العربية، ٢٠١٤.

الديمقراطية في ظل حتمية العلاقة بين الإعلام والديمقراطية.

حيث اعتمدت على عينة شملت 10 وسائل إعلام عربية بالاعتماد على منهجية التحقيق السوسيولوجي عن طريق الاستمارة كأداة لجمع البيانات منها مؤسسة الإذاعة التونسية.

وشملت العينة نسبة 30 في المائة من مجموع الهيئات الأعضاء ضمن اتحاد الإذاعات العربية.

وأظهرت الدراسة أن هناك ضبابية في مفهوم إعلام الخدمة العامة لدى هيئات الإذاعة والتلفزيون في العالم العربي وتداخله مع الإعلام الحكومي والإعلام الخاص.

كما أكدت التداخل بين إعلام الخدمة العامة والتعددية وظاهرة حرية التعبير بوصفهما قواعد النظام الديمقراطي.

وأبدت العديد من الإخلالات في ظل غياب هيئات تحرير مستقلة، وبيروقراطية التعيين على رأس الإدارات.

وقدمت توصيات حول ضرورة استقلالية السياسة التحريرية وتعزيز مبادئ الحرية والتعددية في المضامين الإعلامية.

ورغم أهمية هذه الدراسة فإنها لم تشمل التلفزيون العمومي التونسي رغم إشارتها في جانبها النظري إلى مراحل أساسية في عمله وتحوله من إعلام الحكومي إلى إعلام عمومي.

***مجموعة مؤلفين: "الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي"** [8]

كما يعد كتاب "الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي: بداية نهاية الاستثناء العربي"، مرجعا هاما لبحثنا، خاصة أنه قام على مجموعة من الدراسات لأهم الباحثين في العالم العربي وكان بمثابة جسر يربط الصلة بين الإعلام والانتقال الديمقراطي.

ويدرس الكتاب في 6 محاور من مجموع 16 بحثا، مسألة الإعلام والانتقال الديمقراطي في النموذج التونسي منها وضعية الإعلام العمومي.

وخصص الباحث نور الدين الميلادي دراسته في هذا الإطار، لفشل الدولة في بعث إعلام عمومي قادر على استيفاء حاجيات الجمهور، إضافة إلى دور التلفزيون العمومي الذي كان يمثل أداة "للبروباغندا واغتصاب العقول".

وأشار في ذات السياق، إلى دراسة سابقة أجراها حول دور الإعلام العمومي في الانتقال الديمقراطي أثبت فيها "أنّ التلفزة الوطنية التونسية تعد رصيدا قيما وذا رمزية كبيرة لدى المواطن التونسي".

كما قدم عرضا لأهم التغطيات الإعلامية للتلفزيون الرسمي منها الاغتيالات السياسية والحوار الوطني في البلاد عام 2013، والمصادقة على قانون العدالة الانتقالية في نفس السنة.

وشملت الدراسة مقابلات مع صحفيين في القناة ونشطاء من المجتمع المدني حول توجهات تغطية هذه الأحداث ومهنية القائمين عليها.

وأظهرت الدراسة أن صحفيي القناة لم يكونوا مهيئين لهذا الانتقال وأن القائمين عليها عاجزون عن التصرف في الموارد بشكل جيد لضمان المهنية والجودة.

إلا أن هذه الدراسة اكتفت ببعض الأحداث السياسية دون غيرها كما أغفلت إجراء مقابلات مع ممثلي الأحزاب السياسية والهياكل المهنية في البلاد.

[8] مجموعة مؤلفين، الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي: بداية نهاية الاستثناء العربي، تحرير وتنسيق، الزرن (جمال)، الميلادي (نور الدين)، منشورات سوتيميديا، جانفي ٢٠١٩.

***باسم الطويسي: "تحولات الإعلام الرسمي العربي: أسئلة الديمقراطية ومعايير الخدمة العامة"**

ومن بين الدراسات التي تناولت التلفزيون العمومي التونسي، نجد بحثا للأكاديمي المتخصص في حقل الإعلام والاتصال باسم الطويسي، الذي قام بدراسة حول "دور وسائل الإعلام العمومية العربية في مرحلة الانتقال الديمقراطي" [9]، وضمن التجربة التونسية في بحثه، معتمدا على مؤشرات كمية وتقارير حول ضمانة التعددية في الإعلام الرسمي.

وقد درس التلفزيون العمومي التونسي وفق التحولات التاريخية والقانونية لتعديل القطاع وانتقاله من إعلام حكومي إلى إعلام الخدمة العامة.

كما قام على إحصائيات نشرتها الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري في تونس بين 2014-2016، تتمحور حول حضور الفاعلين في المشهد السياسي ومدى تحقيق التلفزيون لمبدأ التعددية.

وافتقرت تلك الدراسة إلى معاينة ميدانية للمشهد السياسي التونسي، وتغيب عنها منهجية واضحة في دراسة الحالة التونسية عامة، والتلفزيون العمومي خاصة.

3- الإطار المنهجي للبحث

3-1 إشكالية البحث

يحاول هذا البحث رصد مدى احترام التلفزيون العمومي التونسي للمعايير المهنية المتعلقة باستقلالية السياسة التحريرية والتعديل الذاتي واحترام الأطر القانونية بالنسبة للتعيينات في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

إذ يقوم التلفزيون باعتباره وسيلة إعلام جماهيرية بدور هام في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، ويتوقف ذلك على طبيعة سياسته التحريرية. ووفق يورغن هابرماس فإن هناك شروط يجب أن تتوفر حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية، حيث اعتبر أن قدرتها على إقناع جميع فئات المجتمع ونقل جميع آرائه ومن ثمة تمثيله بجميع أطيافه واتجاهاته تكون من خلال عرض جميع أفكار الجماعات المشكلة له دون قيد أو رقابة لأنه كلما تم تقييد الآراء واحتكار وسائل الإعلام لتسويق صورة البعض فقط كلما تلاشت وظائف وسائل الإعلام [10].

أسئلة البحث:

- كيف استجاب التلفزيون العمومي التونسي للتحديات التي فرضتها مرحلة الانتقال الديمقراطي؟

إلى أي مدى احترم التلفزيون العمومي التونسي المعايير المهنية للعمل الصحفي؟

- هل قام التلفزيون العمومي التونسي بتحييد سياسته التحريرية عن التجاذبات السياسية؟

- هل نجح التلفزيون العمومي التونسي في دعم المسار الانتقالي وتعزيز مبادئ الديمقراطية والتعددية أم بقي رهين تأثيرات الماضي؟

3-2 أهداف البحث

*التعرف على المعايير المهنية التي رافقت تغطية نشرة الأخبار الرئيسية للقناة العمومية التونسية خلال المسار الانتقالي.
*الكشف عن دور التلفزيون الرسمي التونسي في مرحلة الانتقال الديمقراطي وتحوله من أداة لخدمة النظام إلى وسيلة لخدمة المواطنين وقيامه بدور

[9] تحولات الإعلام الرسمي العربي: أسئلة الديمقراطية ومعايير الخدمة العامة، باسم الطويسي، معهد الجزيرة للدراسات، ١٠ سبتمبر ٢٠١٧، (تاريخ الدخول) ٦آذار ٢٠١٩
http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2017/09/170910094936081.html#a19

[10] Jürgen Habermas,Structural Transformation of The Public Sphere (Cambridge, MA: Mit Press, 1989) pp 171-173

الوسيط بين السياسيين والرأي العام.

*تقديم دراسة كيفية تساهم في إثراء هذا المبحث والوقوف عند النقائص صلب غرفة الأخبار والعمل على إصلاحها.

عناصر البحث

3-3 منهج البحث

تعتمد دراستنا على منهج البحث النوعي بهدف الحصول على معطيات تجيب عن إشكالية بحثنا. إذ يسعى البحث الكيفي "للكشف عن المحتوى الضمني الكامن بالرسالة وايضاحها بشكل أفضل." [11]

وتمثل المقابلات النوعية المعمقة الأداة الأساسية لجمع المعلومات، وتحليلها وتقديم استنتاجات في نهاية عملنا.

4-3 مجتمع وعينة الدراسة

تعتمد الدراسة على التلفزيون العمومي التونسي وتحديدا غرفة أخبار القناة الأولى، كمجتمع للبحث. تحاول من خلالها الباحثة مواكبة عملية انتقال نشرة الأخبار من سيطرة النظام الحاكم إلى خدمة العامة. كما أجرينا المقابلات البحثية مع عينة شملت مختلف الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية التونسية بعد ثورة 14 جانفي 2011. وهي عينة قصدية تمثيلية لمختلف وجهات النظر الصحفية والسياسية والمهنية والأكاديمية.

وتوزعت العينة التي قامت الباحثة بسؤالها على :

1. مسؤولون عن وضع السياسة التحريرية في القناة الوطنية.

2. صحفيون من داخل غرفة الأخبار الرئيسية للقناة الوطنية الأولى.

3. ممثلون للأحزاب السياسية في تونس وفق تمثيلها النسبي بالبرلمان الحالي مع مراعاة معيار النوع الاجتماعي.

4. ممثلو الهياكل المهنية، التي لعبت دورا هاما في مختلف مراحل الانتقال الديمقراطي.

5. أكاديميون يشتغلون في مجال أبحاث الإعلام والانتقال الديمقراطي.

- ناجح الميساوي: باحث ورئيس تحرير سابق في التلفزيون العمومي التونسي.
- جمال الزرن: باحث وأكاديمي تونسي.
- ناجي البغوري: نقيب الصحفيين التونسيين.
- يمينة الزغلامي: سياسية ممثلة عن حركة النهضة.
- منجي الحرباوي: ممثلا لحركة نداء تونس.
- خولة بن عائشة: سياسية ممثلة لحركة مشروع تونس.
- ليلى الشتاوي: سياسية ممثلة لحزب تحيا تونس.
- غازي الشواشي: سياسي ممثلا لحزب التيار الديمقراطي.

وأجريت جميع المقابلات بواسطة الانترنت، فيما اعتمدت الباحثة في استجوابها للصحفيين داخل غرفة الأخبار وعددهم خمسة، على أسئلة مغلقة عبر البريد الإلكتروني دون الكشف عن هويات المبحوثين.

واختلفت صفتهم المهنية بين رئيس تحرير سابق ومراسل في البرلمان وصحفي في غرفة الأخبار ومراسلين ميدانيين. [12]

[11] Giglione ،Rodolphe, Blanchet Alain « Analyse de contenu et contenus d'analyses » Mai 1991_impremerie Gauthier-Valars,Paris, p28

[12] حاولت الباحثة التواصل مع رئيسة التحرير الحالية لغرفة الأخبار "دليلة الفرادي المسدي"، لكن لم تتحصل على إجابة بالقبول أو الرفض.

4- الإطار النظري للبحث

منحت الثورة التونسية للإعلام العمومي، وخاصة التلفزيون التونسي، فضاء جديدا للتحرك في إطاره والانتقال من إعلام يخدم أجندات الحكومة إلى إعلام يعمل لصالح العامة.

ويفرض بحثنا تقاطعات بين النظام السياسي من جهة والنظام الإعلامي من جهة أخرى، وذلك لطرحه قضية تتجاوز الحقل الإعلامي في حد ذاته باعتباره ليس بحثا تقنيا وإجرائيا فقط بل هو مرتبط بالعلوم السياسية وخصائص النظام القائم.

ويعود إلى طبيعة الحراك السياسي والانتقالي في البلاد، الذي كان له "نتائج حاسمة على نظام الميديا، بمعنى media system، بعد أن تهاوت مؤسسات النظام" [13].

وهو ما يحيلنا بدوره إلى مدى استعداد التلفزيون التونسي لهذا التغيير وتمكنه من مواكبة السياق رغم الصعوبات، باعتبار أن "وسائل الإعلام في الديمقراطيات الجديدة لا تكون مستعدة دائما للمهمة" [14] ، مع مواصلة "الحرس القديم السيطرة على الإذاعة والتلفزيون الوطنيين" [15].

ويفترض أن يمارس الإعلام العمومي دورا رقابيا خلال المسار الانتقالي ويثري النقاش العام من خلال طرح المسائل التي تهم الرأي لعام.

ويمكننا الاعتماد في هذا السياق على نظرية "حارس البوابة"، للاطلاع على المعايير المهنية التي اعتمدها القائمون على تحرير الأخبار وإذاعتها صلب التلفزيون التونسي لترتيب أولويات الجمهور خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي.

وتمثل حراسة البوابة للباحث الألماني كيرت لوين (1947)، "عملية اختيار وصياغة عدد لا يحصى من المعلومات من قبل وسائل الإعلام في عدد محدود من الرسائل التي تصل إلى الجمهور، وهذه العملية لا تحدد فقط المعلومات التي يتم اختيارها، ولكن أيضا محتوى وطبيعة الرسائل" [16].

وبالتالي تحدد النظرية نظرة الجمهور للأحداث الجارية، وتعكس رؤيتهم للحقائق المتعلقة بها وفق منظورها.

وهنا تبرز نظرية ترتيب الأولويات (McCombs & Shaw,1972)، والتي هي من المقاربات التي اخذت حيزا هاما من اهتمام الباحثين. وسلطت الضوء على الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال في توجيه الرأي العام، على اعتبار أن "الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام لا تكمن في القول للجمهور كيف يجب أن يفكر بل فيما يجب أن يفكر؟ وما الذي ينبغي أن يعرفه وأن يشعر به؟" [17].

وينعكس ذلك على الدور الذي كان يلعبه التلفزيون العمومي في خدمة أجندات حزبية قبل أن تندلع الثورة. ويتمثل في شكل اختيارات محدودة يتم التركيز عليها والتحكم في محتواها وذلك تماشيا مع التوجهات الإعلامية وفق طبيعة الأحداث الجارية والقضايا المطروحة أو ما يعرف بـ"وضع الأجندة".

تعنى النظرية بترتيب وسائل الإعلام لأولويات الجمهور والعلاقة التبادلية بين الطرفين التي برزت في الطرح الذي قدمه كل من "شوو ومارتن" المتمثل في أنه "ثمة تفاعل مستمر بين أولويات الاعلام والرأي العام وأن الحد الأدنى لهذا التفاعل هو ترتيب الأولويات الجماهيرية والحد الأقصى هو تحقيق الاندماج الاجتماعي" [18].

---

[13] الحمامي الصادق، دراسة الميديا في السياق الانتقالي، الميديا التونسية نموذجا، ص ٤٢، لبنان، ٢٠١٨

[14] Shella S. Coronel .The Role Of The Media In Deepening Democracy.2003

[15] Marc Lynch How the Media Trashed The Transitions. Journal of democracy. October 2015, Volume 26, Number 4

[16] Pamela J. Shoemaker, Timothy Vos. Gatekeeping Theory.p1. Routledge.2009

[17] دليو، فضيل، الاتصال: مفاهيمه، نظرياته ووسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣، ص٣٧

[18] ابراهيم حمادة، بسيوني، دراسات في الاعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨، ص١٩٣

5- السياق المفاهيمي للبحث

5-1 الانتقال الإعلامي في ظل الانتقال الديمقراطي في تونس

ساهمت التحولات السياسية التي شهدتها البلاد بعد 14 جانفي 2011 في تغيير المشهد الإعلامي حيث عرف تحولات هامة وتطورا لم يعرفه في الفترات السابقة مع النظام البورقيبي [19] ونظام بن علي الذي كان يسيطر على وسائل الإعلام خاصة كانت أم عامة، التي وصفت بازدواجية الانفتاح والانغلاق وفق ما يفرضه الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحسب طبيعة المرحلة.

وكان الإعلام من الأولويات التي تم التركيز عليها "إذ يطرح مسار الانتقال الديمقراطي عديد التحديات السياسية وفق منظومة قوامها التعددية وحرية التعبير، ويندرج الإعلام ضمن العناصر الأساسية لهذه المنظومة " [20] وذلك من خلال إرساء هياكل لتنظيم القطاع ومن ثم إرساء قوانين تعديلية لضمان حرية الصحافة والتعبير والتعددية.

وتسمح تعددية وسائل الإعلام "بالتعبير عن مختلف الآراء، والثقافات، واللغات والفئات في شتى المواضيع. ولذا ينبغي أن تتمتع وسائل الإعلام داخل المجتمع الديمقراطي ليس فقط بالاستقلال، بل أيضا أن تتصف بالتعددية [21]."

ومع بداية الحراك الثوري في البلاد ألغيت وزارة الاتصال والوكالة التونسية للاتصال الخارجي، مع إلغاء مجلة الصحافة ذات الطابع القمعي والزجري. وتم إرساء لجنة فرعية للإعلام صلب الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي الى أن تم إحداث الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال في 2 مارس 2011 وترأسها كمال العبيدي.

قامت هيئة إصلاح الإعلام والاتصال بإجراء حوارات وجلسات تشاورية مع الهياكل المهنية والمختصين في القطاع لضبط تشريعات تقطع مع النصوص الزجرية [22] وتقوم على مبدأ التعددية والشفافية وتحرير الإعلام من قيود فرضت عليه من قبل النظام السابق.

وقد مثلت هذه الخطوة بداية مرحلة إعلامية جديدة فرضها المسار الديمقراطي فـ"النظام السياسي الذي يأخذ بالتعددية يتحتم عليه أن يترك الإعلام يتمتع بمزايا التعددية أيضا [23]".

وساهمت الهيئة في إعداد ثلاث مراسيم هامة تتعلق بالقطاع وهي المرسوم 41 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية والمرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر والمرسوم 116، المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري، الذي أحدثت بمقتضاه الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري (هايكا)، وهي هيئة دستورية، أوكلت لها مهمة تعديل للقطاع. ومثل تفعيل المرسومين 115 و116 تحدٍّ في حدّ ذاته، مما أجبر نقابة الصحفيين التونسيين على إقرار إضراب عام في القطاع داعية الدولة للاستجابة

[19] نظام الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة، أول رئيس جمهورية في البلاد بعد الاستقلال، استمر حكمه من ١٩٥٧ إلى ١٩٨٧، تاريخ تنحيته.

[20] البور، حميدة، الملتقى الدولي لمعهد الصحافة حول وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي، تونس ٢٠١٣، ص٧

[21] http://www.unesco.org/bpi/pdf/memobpi46_mediapluralism_ar.pdf تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/٣/٣، مصدر سابق

[22] عرف قطاع الصحافة منذ الحماية الى ما بعد الاستقلال تضييقات كبيرة على مستوى الممارسات وعلى مستوى النصوص التي تنظمه حيث اتسمت التشريعات بطابعها الزجري الذي ساهم في تقييد حرية الصحافة وجعل منها أداة لخدمة السلطة الحاكمة غيبت فيها الصبغة التعددية في ظل نظام استبدادي أحكم الطوق على المؤسسات الإعلامية، رغم ما نص عليه دستور ١٩٥٩ في فصله الثامن من «ضمان لحرية الصحافة والتعبير».
وشملت هذه التشريعات جميع الاختصاصات من إعلام مكتوب وسمعي بصري والكتروني.
إذ أحدثت في أبريل ١٩٧٥ مجلة الصحافة لتنظيم قطاع الصحافة المكتوبة، لكنها تميزت بصبغتها القمعية وتقييد الحريات من خلال الشروط التي فرضتها لإصدار الصحف بالإضافة الى التتبّعات والعقوبات التي شملت الصحفيين.
وتميز الإعلام السمعي البصري بغياب نصوص شاملة وجامعة لتنظيمه مع غياب هيئة تعديلية تشرف عليه. وساهم ذلك في تشتت للقوانين خاصة المتعلقة بالإذاعة والتلفزيون العموميين، وهي نصوص خاضعة لرقابة سياسية وإدارية ومالية. وتحكمت وزارة الاتصال بالمحتوى الإعلامي، حتى جعلت من المرفق العمومي وسيلة للدعاية والتضليل. (أنظر التقرير العام للهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال ٢٠١٢)

لمطالب الصحفيين ومراجعة التعيينات على رأس المؤسسات الإعلامية.

كما يضمن دستور جانفي 2014 في فصله 31 "حرية الرأي والتعبير والإعلام" [24] بالإضافة إلى الفصل 32 الذي تضمن من خلاله الدولة "الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة".

وبدأت وسائل الإعلام في تونس بخطّ مرحلة جديدة لتجاوز عثرات الماضي وتركة النظام الاستبدادي في البلاد باعتبار أن "المهمة الأساسية للإعلام في مرحلة الانتقال الديمقراطي هي العمل على التآكل التدريجي لشرعية ومصداقية النظم البائدة" [25].

وكان للإعلام العمومي دور محوري في هذه المرحلة في تونس، رغم التحديات التي يواجهها للانتقال من الخضوع للسلطة الحاكمة إلى تعزيز مكانتها كسلطة رقابية عليها.

2-5 التلفزيون العمومي التونسي

تعد مؤسسة التلفزة التونسية، "مؤسسة عمومية للقطاع السمعي البصري انبثقت عن مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية في 23 جويلية 2007 بعد قرار التقسيم بين التلفزة والإذاعة" [26].

تتكون التلفزة التونسية من قناتين هما الوطنية الأولى والوطنية الثانية اللتان تبثان على الأقمار الصناعية وعلى الشبكة الأرضية.

يعود تاريخ التلفزة التونسية إلى تاريخ 31 مايو 1966 موعد افتتاحها الرسمي، تحت تسمية (أ ت ت) أي الإذاعة والتلفزة التونسية.

استغلت السلطة التلفزيون لخدمة مصالحها والدعاية لطرف واحد، وإقصاء مختلف الفاعلين في الساحة السياسية وتهميش الجمهور. وكان التلفزيون بوقا للنظام وشكلا من أشكال الاتصال الحكومي مع الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة وصولا إلى المخلوع زين العابدين بن علي.

وقد طوع الأخير الإعلام لإقصاء معارضيه وقمعهم في مناخ سياسي يفتقد إلى الحرية والتعددية ومُكبلاً للتلفزيون الذي اقتصر دوره على خدمة النظام وكان "آلية للتلاعب بالعقول" [27].

وبعد اندلاع ثورة 14 جانفي-يناير 2011 تحول التلفزيون "من مرفق حكومي يتكلّم باسم الدولة إلى مرفق عام ومرآة للمجتمع التونسي" [28]. وأصبح "يتمتع بأكبر نسب مشاهدة حيث يقبل التونسيون على متابعة نشرة أنباء الثامنة مساء ومتابعة البرامج الحوارية السياسية التي بثتها القناة الأولى" [29]. وكان بمثابة "الملاذ الأخير للمواطن العربي للبحث عن العدالة والإنصاف" [30].

ومثلت القناة الوطنية 1، وهي قناة عمومية جامعة، مصدرا أساسيا للأخبار. يتواصل إرسالها لمدة 24 ساعة يوميا لعرض إنتاجات وبرامج في مجالات مختلفة وبأشكال عديدة مثل البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية والبرامج الرياضية والثقافية والخدماتية والوثائقية..." كما تشمل تغطيتها 99.8 في المائة من السكان.

---

[23] قيراط، محمد، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩، العدد ٤+٣، ٢٠٠٣

[24] الدستور التونسي ٢٠١٤

[25] إبراهيم حمادة. بسيوني، نظم الإعلام والتحول الديمقراطي: الأطر النظرية والنماذج الدولية، ص٢٣، منشورات سوتيميديا، تونس، ٢٠١٩.

[26] تاريخ التلفزة التونسية، موقع التلفزيون التونسي، (تاريخ الدخول)، ١٤ آذار ٢٠١٩ /http://www.watania1.tn/عن-التلفزة-الوطنية

[27] Bourdieu. Pierre.Sur la television: suivi de L›emprise du journaliste.Liber.1996

[28] موقع التلفزة التونسية، (تاريخ الدخول)، ١٤ آذار ٢٠١٩، /http://www.watania1.tn/عن-التلفزة-الوطنية

[29] بن مسعود، معز. الإعلام والاتصال والتحول الديمقراطي في تونس: رهانات الانتقال إلى اتصال حكومي في خدمة المواطن وتجليات مجال عمومي ممارس للفعل السياسي. ص ٣٠٦، منشوات سوتيميديا، ٢٠١٩.

[30] الزرن، جمال. بن مسعود، معز. إعلام الخدمة العامة في الوطن العربي. الخصائص، الرهانات، والتحديات، هيئات الإذاعة والتلفزيون مثالا. اتحاد إذاعات الدول العربية، ٢٠١٤، ص٢٩.

وقد عرف هذا المسار صعوبات كبيرة بالنسبة للتلفزيون خاصة في سنتي 2012 و2013، والاعتصامات الداعية إلى تطهير القناة الأولى من رموز النظام السابق، حيث وصلت الدعوات إلى ضرورة خصخصة القطاع.

وينتظر منها اليوم أن تحرص على خدمة المصلحة العامة لجمهورها ودعم مبادئ الديمقراطية وحمايتها، خاصة في المحطات الانتخابية. ويعتمد ذلك على استقلالية خطها التحريري عن مختلف التجاذبات السياسية.

بعد أن "أضحت الساحة أو الميدان من أمام مقر مؤسسة التلفزة التونسية ذات دلالة رمزية على الصراع السياسي القائم، والسباق نحو استيعاب وسائل إعلام المرفق العام" [31].

3-5 معايير التغطية الإعلامية

تختلف التغطية باختلاف الأحداث، وباختلاف تأثيرها في الرأي العام فهي "الطريقة التي تتناول فيها المؤسسة الإعلامية مختلف الجوانب المتعلقة بالحدث من خلال رصد مجريات الخبر وذلك بغرض إيصال رسالتها إلى جمهور الرأي العام والتأثير عليه بهدف إحداث التغيير سلبا أو إيجابا" [32].

وتقوم هذه التغطية على مجموعة من المعايير المهنية في ظل التعددية والاستقلالية واحترام ميثاق الشرف الصحفي والعمل على تكريس منظومة تعديل ذاتي صلب المؤسسات الإعلامية.

وقد أوصت الهيئة المستقلة لإصلاح الإعلام في تونس [33] (2012) في تقريرها العام بضرورة احترام هذه المعايير في توصياتها الموجهة لوسائل الإعلام السمعية البصرية، خاصة منها العمومية.

توصيات وقوانين سعت وسائل الإعلام إلى تطبيقها، إلا أنها واجهت مجموعة من المعوقات على أرض الواقع باعتبار أن "نزعة تونس في مرحلة ما بعد الثورة لتفضيل القاعدة القانونية على حساب تصور براغماتي واقعي يستند إلى إرادة إصلاحية ثابتة للدولة، وعلى مؤسسات عامة قوية وموثوقة وعلى وسائل إعلام مهنية ومستقلة على مستوى السياسة والتمويل [34]"، صعب المهمة.

ويتناول بحثنا جملة من المعايير التي حاول التلفزيون التونسي تطبيقها على مستوى نشرات الأخبار في ظل السياق الانتقالي، منها الاستقلالية ومعايير التعديل الذاتي وضمان التعددية.

فقد أضحى التلفزيون العمومي يتمتع بهامش من الحرية والاستقلالية بعد حل وزارة الاتصال. وتشمل هذه الاستقلالية الخط التحريري للمؤسسة، الذي يمثل توجهها العام وسياستها التحريرية، التي تمثل بدورها مجموعة المبادئ والقواعد التي تقوم هيئة التحرير بتحديدها وتعتمدها في كتابة وتقديم المضمون الصحفي. إذ أن "الأخبار ليست مجرد منتوج مستقل أو بضاعة معلبة بل منتوج مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون الى بيروقراطية تجميع المعلومات وتوزيعها" [35].

ويساهم استقلالية الخط التحريري في المرفق العمومي، في إرساء مشهد تعددي يجمع مختلف الفاعلين في المجال السياسي ونشطاء المجتمع المدني ويشارك

---

[31] بن مسعود، معز. مرجع سابق

[32] مشاقبة، بسام، مناهج البحث الاعلامي، دار أسامة للنشر والتوزيع ،٢٠١٠، ط١، ص ١٤

[33] هيئة وطنية مستقلة خاصة بمنظومة الإعلام والاتصال، تم إحداثها في آذار ٢٠١١ بمقتضى مرسوم خاص لـ «تتولى صياغة تصورات كفيلة بالارتقاء بالمؤسسات الإعلامية والاتصالية إلى مستوى أهداف ثورة الشعب التونسي فضلا عن تطوير هذا القطاع الهام بما يكرس حرية الرأي والتعبير ويحفظ حق الشعب التونسي في إعلام حر تعددي وموضوعي ونزيه». (موقع الهيئة).

[34] Chouikha, (Larbi), Tunisie : médias et confusion, comment sortir de l'imbroglio?, JeuneAfrique 27 Mars 2018, visité le 16 Mars 2019. https://www.jeuneafrique.com/mag/543155/culture/tunisie-medias-et-confusion-comment-sortir-de-limbroglio/

[35] Gieber .Walter .news in what newspaper mean make it .society and mass communication .London. The free of Glencoe Macmillan .lmd.1946.p173.

المواطن في خياراته. ويبرز ذلك من خلال "استقلالية غرف الأخبار عن التأثير السياسي، تجنب تعارض المصالح في المسؤوليات، مبدأ الإنصاف في التغطية الصحفية" [36].

ويعد التعديل الذاتي من أهم المعايير التي يعمل التلفزيون التونسي الرسمي على ترسيخه، ومن آلياته فصل الإدارة عن التحرير، إحداث مدونة سلوك صلب غرفة الأخبار، إصدار ميثاق لأخلاقيات المهنة وتشكيل هيئات تحرير صلب المؤسسة.

وقد شاركت العديد من الهيئات منذ بداية الثورة التونسية في صياغة آليات تضمن شفافية العمل الصحفي واستقلاليته، من بينها هيئة إصلاح الإعلام، نقابة الصحفيين التونسيين. يأتي ذلك قبل إحداث الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري، الهيكل التعديلي للقطاع.

ويعد التلفزيون التونسي أول وسيلة إعلام محلية تعتمد على ميثاق عام لأخلاقيات المهنة، وكان ذلك عام 2012، تم إعداده مع هيئة الإذاعة البريطانية [37].

ورغم تكوين مجالس تحرير صلبه، فقد اتسمت بمحدوديتها وفشلت في دورها بسبب الإدارة التي اعتبرت أنها استحوذت على سلطتها [38].

ويعود ذلك إلى سيطرة الإدارة على مختلف الهياكل داخل التلفزيون وتحكمها في الخط التحريري والتعيينات صلبه مما كبل عمله وجعله أداة لديها.

6- الجانب التحليلي

يستعين بحثنا في جانبه التحليلي على تقرير الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، حول التعددية السياسية في القنوات الإذاعية والتلفزيونية، في فترة ما قبل الحملة الانتخابية من 12 إلى 16 مارس 2018 ووفق التقرير فإن "حضور الفاعلين السياسيين في القناة الوطنية الأولى اتصف بالتعدّد. إلا أن الحيّز الزمني الممنوح لهم، كان متفاوتا. حيث استأثر الطرف الحكومي، الذي جاء في المرتبة الأولى، بنصيب يفوق ثلثي المجمل العام من الحيز الزمني بالنسبة للفترة المعتمدة" [39].

رسم بياني رقم1: تقرير الهايكا حول التعددية السياسية في القناة الوطنية الأولى 2018

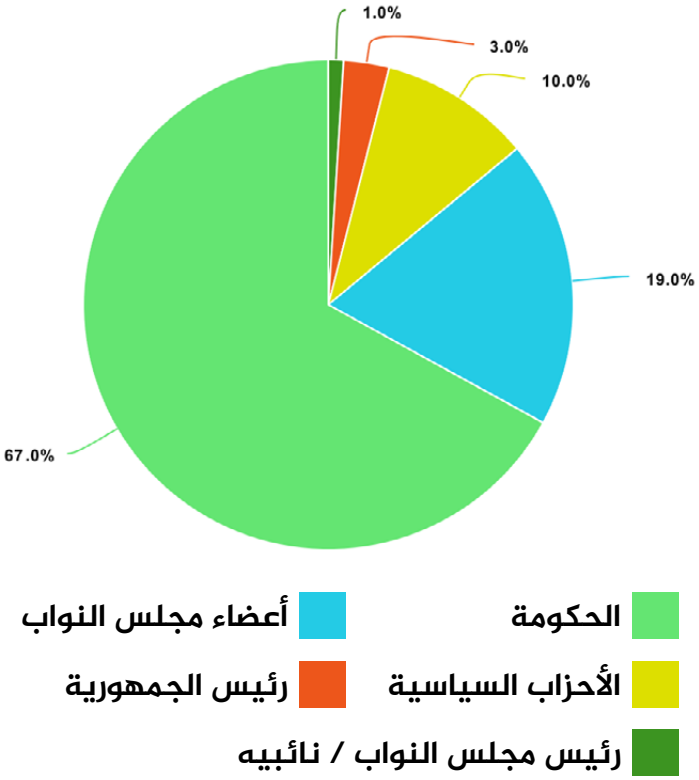

[36] الزرن. جمال. وسائل الإعلام العمومية والتعددية من أجل شبكة مؤشرات التعددية الإعلامية. ملتقى معهد الصحافة وعلوم الإخبار: وسائل الإعلام العربية وعمليات التحول الديمقراطي، تونس ٢٠١٣.ص٤٧

[37] دراسة حول تطور وسائل الإعلام والاتصال في تونس: مرجع سابق ١٨٤

[38] المصدر السابق. ص١٨٥

[39] تقرير حول رصد التعددية السياسية في القنوات الإذاعية والتلفزية (فترة ما قبل الانتخابات البلدية ٢٠١٨، الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري البصري، ١٢ أبريل ٢٠١٨، (تاريخ الزيارة)، ٢٠ آذار ٢٠١٩. http://haica.tn/media/rapport-final-précampagne-municipales-2018-pluralisme-1-1.pdf

ويعود هذا التفاوت وفق التقرير، إلى "برنامج "أخبار الثامنة" الذي يسلّط الضوء خاصة على القرارات والأنشطة الحكومية" [40].

كما تأتي التلفزة الوطنية في صدارة القنوات التلفزيونية، خلال التغطية الإعلامية للانتخابات البلدية 2018، وخصصت وفق تقرير الهيئة أكبر حيز زمنيّ لما يقارب 36 ساعة متجاوزة بذلك تغطية القنوات الخاصة.

وأثنت الهيئة على محدودية الحيز الزمني للفاعلين السياسيين المؤسساتيين، بصفتهم السياسية، مقارنة بظهورهم بصفتهم المؤسساتية.

ويقوم الجزء التحليلي لهذا الدراسة على مجموعة من المقابلات مع مختلف التوجهات السياسية في البلاد وموقف الهياكل المهنية من التغطية الإخبارية للتلفزيون التونسي.

كما يعكس آراء الصحفيين داخل غرفة الأخبار حول آليات العمل داخل غرفة الأخبار خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي. ويشمل صحفيين ميدانيين ومشرفين على التحرير وعددهم 5 [41].

تم توجيه مجموعة من الأسئلة المغلقة في هذا السياق تتعلق بآليات العمل داخل غرفة الأخبار، المعايير المهنية المتبعة وآليات التعديل الذاتي.

1-6 التعددية السياسية في أخبار القناة الوطنية الأولى

*التعددية السياسية داخل غرفة الأخبار

أظهرت النتائج أن هناك اختلافا في رؤية العاملين داخل غرفة الأخبار لطبيعة ظروف العمل وآلياتها ومدى تحقيقها للتوازن بين مختلف الفاعلين السياسيين.

جدول رقم 1: آراء الصحفيين في التعددية السياسية داخل غرفة الأخبار

الصفة	بيئة العمل داخل غرفة الأخبار بعد الثورة	تعزيز التقارير المتعلقة بالحريات والتعددية	توزيع الوقت بين الفاعلين السياسيين
رئيس تحرير	سيئة	حسب السياق	موقعهم السياسي
صحفي في غرفة الأخبار	جيدة	نعم	موقعهم السياسي
مراسل بالبرلمان	جيدة	حسب السياق	موقعهم السياسي
مراسل ميداني	عادية	حسب السياق	موقعهم السياسي
مراسل ميداني	عادية	حسب السياق	موقعهم المؤسساتي

[40] المصدر السابق

[41] حرصت الباحثة على سرية المبحوثين للوصول إلى نتائج مرجوة، وعدم الكشف عن هويتهم نظرا لطبيعة البحث وحساسية المرحلة الانتقالية

أكد أحد رؤساء التحرير في فترة الانتقال الديمقراطي أن ظروف العمل داخل غرفة الأخبار في ظل تحول السياسة التحريرية من الاعلام الحكومي إلى العمومي، سيئة. فيما أكد صحفيان في الميدان بأنها عادية.

ويتفق صحفي داخل غرفة الأخبار إلى جانب أحد المراسلين في البرلمان أنها جيدة.

على مستوى التعددية، أظهر الصحفيون أن القناة لا تحرص على بث التقارير المتعلقة بالحريات وإشراك مختلف الفاعلين السياسيين بل أنها تعتمدها حسب السياق.

كما بينت المقابلات الالكترونية أن توزيع الوقت بين الفاعلين السياسيين يعتمد على موقعهم السياسي وليس على موقعهم المؤسساتي.

وقد أكد ناجح الميساوي، الباحث ورئيس تحرير غرفة الأخبار (2010-2011)، الذي واكب الثورة التونسية في مقابلة مع الباحثة أنّ التلفزيون العمومي كان ما قبل 14 جانفي 2011 يمثل السلطة الواحدة والحزب الواحد دون تعددية، ويعكس خطابا إعلاميا أحادي الجانب على مستوى نشرات الأخبار.

وقال الميساوي،" عايشت الفترتين وحاولنا تخليص التلفزيون التونسي من الصورة القديمة بالتفاعل مع مطالب الشعب والمعارضة كما غيرنا شكل نشرة الأخبار

جدول رقم 2: التعددية السياسية في النشرة الرئيسية للأخبار خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي

الطرف السياسي	التمثيل الحزبي	من الإعلام الحكومي إلى العمومي	التغطية الإخبارية	الإنصاف في التغطية
يمينة الزغلامي	حركة النهضة (الائتلاف الحاكم)	مصالحة بين التونسي والتلفزيون العمومي	ضعيفة جدا	غير منصفة
المنجي الحرباوي	نداء تونس (الائتلاف الحاكم)	نقلة نوعية من حيث التسيير والإدارة	لم تبلغ المستوى المنشود	غير منصفة
خولة بن عائشة	حركة مشروع تونس (الائتلاف الحاكم)	ابتعدت عن كونها بوقا للدعاية وعادت في الفترة الأخيرة للممارسات القديمة	صعوبة القطع مع القديم	حسب تموقع الحركة وقربها أو بعدها من الحكومة
ليلى الشتاوي	تحيا تونس (الائتلاف الحاكم)	تعيش مرحلة انتقال ديمقراطي وفي تطور منذ 8 سنوات	هناك محاولة لإيصال المعلومة بتجرد من الانطباعات الشخصية	منصفة وأحيانا تعطي للأحزاب المعارضة حيزا أكثر من غيرها
غازي الشواشي	التيار الديمقراطي (المعارضة الديمقراطية)	حاولت أن تواكب الثورة وتسترجع حريتها وأن تكون ذات خط تحريري مستقل.	كلما كان هناك تغير على مستوى المؤسسة يكون هناك تغيير في الخط التحريري	نحن راضون على التغطية
أحمد الصديق	الجبهة الشعبية (المعارضة اليسارية)	نقلة حقيقية لنشرة الأخبار بعد الثورة	تقلبت أحوال نشرة الاخبار بتقلب الرؤساء المديرين العامين للتلفزيون العمومي	تنصفنا أحيانا وتتغاضى عنا أحيانا أخرى

وطريقة التقديم لمواكبة الحراك تحقيق الانتقال" [42].

يسعى مختلف العاملين داخل غرفة الأخبار وفق المقابلات التي أجرتها الباحثة إلى ترسيخ التعددية السياسية وتحقيق فعلي من أجل تلفزيون عمومي يهدف لخدمة العامة.

***الموقف السياسي**

أكد مختلف السياسيين الذين حاورتهم الباحثة أن أخبار القناة الوطنية التونسية، عرفت نقلة نوعية في المحتوى الذي تقدمه بالانتقال من خدمة نظام دكتاتوري إلى التعدد والانفتاح والتنوع. ولكن هذا الانتقال لايزال منقوصا بالنسبة إليهم مع محاولة أطراف سياسية السيطرة على غرفة الأخبار وتدجينها.

يرصد الجدول الأول آراء السياسيين في النشرة الرئيسية للأخبار، ومدى إنصافها لمختلف الحساسيات السياسية في البلاد سواء لمن هم في الحكم أو المعارضة.

ووفق يمينة الزغلامي، عن حركة النهضة، وقعت المصالحة بين التونسي والتلفزيون العمومي، "لكن الأداء على مستوى تقديم المعلومة في إطار القاعدة الصحفية والمهنية والموضوعية في تونس ما بعد الثورة مازالت ضعيفة جدا" [43].

وعلى مستوى الانصاف قالت "هي غير منصفة ونحن نطالب بالحضور مثل باقي الأحزاب أون يكون بشكل عادل وليس حظوة".

وأكد المنجي الحرباوي، عن حزب نداء تونس، أنّ التلفزيون العمومي "لم يرتق للمستوى المنشود، وأمامه العديد من العراقيل والمشاكل المتعلقة بالتسيير والإمكانيات المادية. ولم يستطع تقديم منتج تلفزيوني ينتظره المجتمع التونسي والأحزاب السياسية في البلاد" [44].

واعتبر أن هناك "تركيزا على الحركة من ناحية السلبية، من مختلف وسائل الإعلام لضربها لغايات مشبوهة".

كما أكدت خولة بن عائشة، عن حركة مشروع تونس أن التغطية ابتعدت في فترة عن كونها بوقا للدعاية إلا أن الممارسات السابقة عادت مؤخرا. وبينت أن تغطية أنشطة حزب المشروع "كانت وفق تموقعه وقربه أو بعده من الحكومة" [45].

وقد أجمعت المعارضة على أن التغطية ارتبطت بتغيُّر الرؤساء المديرين العامين للقناة والمشرفين على التحرير صلب غرفة أخبار القناة.

ووفق غازي الشواشي عن حزب التيار الديمقراطي فإن التغطية الإخبارية "حاولت مجاراة الثورة ولم تكن على نفس الوتيرة خلال مسار الانتقال الديمقراطي سواء خلال فترة حكومة الباجي قائد السبسي الأولى قبل انتخابات 2011 وأثناء حكم الترويكا* وما بعد انتخابات 2014" [46]. وعبّر عن رضاه تجاه التغطية الإخبارية لحزبه في الفترة الحالية.

وأكد أحمد الصديق عن الجبهة الشعبية أن " النقلة داخل غرفة الأخبار موجودة، إلّا أنها تنصفهم أحيانا وتتغاضى عنهم أحيانا أخرى، فيما تبقى "التغطية داخل البرلمان أفضل" [47].

كما أكد ممثلو الأحزاب باستثناء يمينة الزغلامي وليلى الشتّاوي، اللتان تمثلان الائتلاف الحاكم بقيادة

---

[42] مقابلة مع ناجح الميساوي، باحث ورئيس تحرير سابق في غرفة أخبار التلفزيون التونسي، بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٩

[43] مقابلة مع يمينة الزغلامي، نائب عن حركة النهضة في مجلس نواب الشعب، بتاريخ ١٦ آذار ٢٠١٩

[44] مقابلة مع المنجي الحرباوي، النائب عن حركة نداء تونس، بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٩

[45] مقابلة مع خولة بن عائشة، النائب عن حركة مشروع تونس، بتاريخ ١٨ آذار ٢٠١٩

[46] مقابلة مع غازي الشواشي، رئيس الكتلة الديمقراطية المعارضة بمجلس النواب التونسي، بتاريخ ١٩ آذار ٢٠١٩

*الترويكا: ائتلاف حاكم ثلاثي تأسس في نوفمبر ٢٠١١ بين حزب النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، انتهى التحالف بعد ٣ سنوات من تأسيسه عام ٢٠١٤.

[47] مقابلة مع أحمد الصديق، رئيس كتلة الجبهة الشعبية المعارضة في مجلس النواب التونسي، بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠١٩

يوسف الشاهد، أنّ الحكومة تسيطر على غرفة الأخبار بالقناة الوطنية واعتبرت فترة الشاهد "الأكثر تدخلا لتدجينها والسيطرة عليها خلال المسار الانتقالي ككل".

*** الهياكل المهنية**

لم تختلف الهياكل المهنية المشرفة على قطاع الإعلام في تونس حول النقلة التي عرفها قطاع الإعلام عموما وقسم الأخبار في القناة الوطنية الأولى بشكل خاص. ويعتبرون أن هذا التحول لم يحقق النتائج المأمولة لعدة أسباب.

نقيب الصحفيين ناجي البغوري، قال إن "عملية الانتقال من إعلام عمومي إلى حكومي لم تحدث بعد ونحن في عملية انتقال ديمقراطي والمرفق العمومي أحد عناصرها بما في ذلك المؤسسات الإعلامية". وتابع "صحيح أن العمل في غرفة الأخبار أفضل من ناحية حرية المبادرة والتشاركية وديمقراطية أخذ القرار لكنها لم تصل إلى الهدف الذي نطلبه" [48].

وقالت سيدة الهمامي ممثلة جمعية الصحفيين الشبان في تونس أنه "بالضرورة تغيرت جذريا مع هامش الحرية الكبير رغم أن المسألة اختلطت بين الحرية والتعدي على أخلاقيات المهنة في البداية حتى تم التمييز بينها، ما لم يتغير هي ظروف العمل المادية التي بقيت تقليدية وربما يعود ذلك لعدم قدرة القائمين عليها على استيعاب متطلبات التغيير" [49].

*** أوجه الاختلاف والتشابه بين الفاعلين**

نلاحظ من خلال المقابلات التي تم إجراؤها أن هناك إجماعا بين مختلف الأطراف التي لها علاقة بالتلفزيون العمومي التونسي وتحديدا على مستوى غرفة أخباره، بالتغيير والانتقال كيفيا وتحسن ظروف العمل داخله.

كما أجمع الفاعلون على توفر التعددية السياسية على مستوى نشرة الأخبار رغم عدم تكريسها بصفة كلية لضمان الانتقال من تلفزيون خدمة النظام الحاكم إلى تلفزيون الخدمة العامة.

ويبرز الاختلاف في زاوية النظر خاصة بين الصحفيين والهياكل المهنية، وهم بصدد العمل على التغيير والتطوير والسياسيين الذين يتهمون غرفة الأخبار بعدم الإنصاف في التغطية وضعفها.

وأكد الباحث الأكاديمي التونسي، جمال الزرن، أن "هناك معايير تحدد التعددية السياسية في نشرة الأخبار، التي تحدد بدورها توجهات الرأي العام، وكل نظريات الاتصال تشتغل عليها باعتبارها المساحة التي يقوم فيها التأطير الإعلامي وهي المساحة التي ترتب فيها الأجندة" [50].

ويرى أن "أخبار الثامنة مساء في القناة الوطنية الأولى، لها حضور قوي ويتابعها مليون ونصف مشاهد باعتبار أن الإعلام الخاص لا يستثمر فيها لأنها صناعة قوية، إلا أنها لا تضم شبكة خاصة بالتعددية الإعلامية على غرار باقي مؤسسات الإعلام العمومي في تونس".

2-6 معايير التغطية الإخبارية للوطنية الأولى

*** الصحفيون والمعايير المهنية**

يرصد الجدول آراء الصحفيين داخل غرفة الأخبار حول المعايير المهنية في التعامل مع الأحداث اليومية. وقد أجمعوا أن المعيار الأساسي في ترتيب أجندات النشرة هو "الأهمية".

---

[48] مقابلة مع نقيب الصحفيين التونسيين ناجي البغوري، بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١٩

[49] مقابلة مع السيدة الهمامي، ممثلة جمعية الصحفيين البان في تونس، بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٩

[50] مقابلة مع الباحث الأكاديمي التونسي، جمال الزرن، بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٩

وحول تأثير التعيينات على الخط التحريري للأخبار، أكد رئيس تحرير سابق لغرفة الأخبار أن الرئيس المدير العام هو من يعين عموديا رئيس التحرير ويؤثر ذلك أحيانا على الخط التحريري.

واختلف باقي الصحفيين المستجوبين في طريقة التعيين، فقد اعتبر أحد صحفيي غرفة الأخبار أن المسألة تتم بالتشاور وقد يؤثر ذلك على السياسة التحريرية.

وبين صحفي ميداني يرى أن التعيين يكون بالأقدمية ويؤثر أحيانا على عملهم. أما مراسل البرلمان، فيقول للباحثة إن التعيين يتم بالاعتماد على معيار الكفاءة وأنه لا يؤثر على توجه النشرة، ويذهب في ذلك أحد الصحفيين الميدانيين.

لا يخضع تعيين رئيس التحرير لغرفة الأخبار إلى معايير واضحة، وهو ما يفسر اختلاف التصورات لأغلب المستجوبين، كما أن أغلبهم لم ينف إمكانية تأثيرها على السياسة التحريرية.

ويعتبر ناجح الميساوي، رئيس تحرير سابق للأخبار وباحث، أن "هناك حد أدنى من المهنية والموضوعية داخل غرفة الأخبار، التي تجمع فيها جميع الآراء من خلال تقارير روبرتاجات متوازنة".

أما على مستوى التوجهات الكبرى للسياسة التحريرية، يرى أنها تحتاج إلى عمل متواصل في ظل محاولات "توظيف نشرة الأخبار لخدمة توجهات حكومية وخدمة نوع من الخطاب الحكومي والتسويق اليه. وقال "نحن شاعرون أن هناك رغبة للسيطرة على المضامين، والتعامل مع الأنشطة يتم بشكل غير محايد لكن اقتنعنا أنه لا عودة الى الوراء".

وبالنسبة للتعيينات قال إن الرئيس المدير العام هو من يقوم بتعيين رئيس تحرير نشرة الأخبار، دون أن يجزم في خضوع النشرة لضغوطات أو أن ينفي تأثيرها في غياب مقاييس مهنية للتعيين.

جدول رقم 3: المعايير المهنية في التغطية الإخبارية للوطنية الأولى

	المعايير المهنية			
الصفة الصحفية	معايير ترتيب الأخبار	تعيين رئيس التحرير	تأثيره على الخط التحريري	موقفهم من الاتهامات بخدمة أجندات سياسية
رئيس تحرير	الأهمية	عموديا: الرئيس المدير العام يتولى التعيين	يؤثر أحيانا	الرفض
صحفي في غرفة الأخبار	الأهمية	بالتشاور	يؤثر أحيانا	الرفض
مراسل في البرلمان	الأهمية	بالكفاءة	لا يؤثر	المواجهة
صحفي ميداني	الأهمية	أفقيا	لا يؤثر	الرفض
صحفي ميداني	الأهمية	بالأقدمية	يؤثر أحيانا	الرفض

*** الموقف السياسي**

يبين الجدول الثاني، إجماع أغلب القوى السياسية على سيطرة رئاسة الحكومة على محتوى النشرة الرئيسية للأخبار.

واعتبرت المعارضة أن هناك حدا أدنى من الموضوعية، رغم محاولات العودة إلى الوراء بسبب التدخلات السياسية.

وقد اتهم المنجي الحرباوي عن نداء تونس، رئيس الحكومة الحالي «يوسف الشاهد» بالسيطرة على وسائل الإعلام في البلاد وخاصة محاولات تدجين غرفة الأخبار وتطويعها لخدمته باعتباره مرشح حزبه «تحيا تونس» للانتخابات الرئاسية القادمة، وبالتالي «ضرب مكسب الحرية».

وبين أحمد الصديق أنه «لا يخفى على أحد التدخلات السياسية الآلية مثل ما يحصل مع رئاسة الحكومة اليوم، بهدف توجيه الرأي العام».

جدول رقم 4: آراء السياسيين في معايير التغطية الإخبارية للقناة الأولى خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي

	المعايير المهنية		
السياسيين	الموضوعية	استقلالية الخط التحريري	تأثيره على الخط التحريري
يمينة الزغلامي (حركة النهضة)	ضعيفة	نرفض السيطرة على الإعلام من قبل أي طرف.	تحتاج جهدا وتكوينا.
منجي الحرباوي (نداء تونس)	دون المستوى ودون المطلوب.	محاولات تدجين الاخبار والسيطرة عليها أثناء حكم الترويكا وفي المرحلة الحالية مع حكومة الشاهد.	لصالح الحكومة.
خولة بن عائشة (مشروع تونس)	يوجد قدر من المهنية.	محاولة هيمنة السلطة التنفيذية على محتوى التلفزيون.	لصالح الحكومة.
ليلى الشتاوي (تحيا تونس)	أخبار هادئة ولا توجه الرأي العام.	استقلالية الخط التحريري مسيس جدا.	راديكالية، لصالح المواطنين على حساب السياسات العامة للدولة.
غازي الشواشي (التيار الديمقراطي)	يوجد حد أدنى من العمل المهني الموضوعي.	خط تحريري غير واضح، لكن لديها مصداقية مقارنة بغيرها من القنوات.	أحيانا لصالح الحكومة وأحيانا للمعارضة.
أحمد الصديق (الجبهة الشعبية)	نشعر بلمسات العودة للوراء باتجاه التقليل من منسوب الحيادية والموضوعية	أثر للتدخل القوي والملحوظ لرئاسة الحكومة بقيادة يوسف الشاهد	لصالح الحكومة والائتلاف الذي يشكلها.

وأكد غازي الشواشي وخولة بن عائشة أن هناك تشكيّات من صحفيين ومدراء بسبب محاولة فرض ضيوف وحذف تقارير في محاولة لوضع اليد على المؤسسة وتطويعها من قبل أجندة الحكومة.

ليلى الشتاوي ممثلة حزب رئيس الحكومة يوسف الشاهد، قالت إن «الحكومة لا تحاول الضغط على الإعلام العمومي، الذي يجب أن يكون قادرا على التعامل بحرفية لأن يخدم ويعلم المواطن بالسياسات العامة ويقترب من الدولة ويكون بمثابة الجانب الإعلامي للسياسات العامة للدولة» [51].

من جهتها أكدت يمينة الزغلامي أن ضعف السياسيين ولا موضوعيّتهم، ممن عجزوا عن السيطرة على الإعلام، يربطون كل ضعف بحركة النهضة، معتبرة أن الإعلام العمومي لا بد أن تكون أخباره في إطار موضوعية الخبر مقدس، ويترك الرأي للمحللين الإخباريين بعيداً عن الانتماء السياسي.

وقالت «نحن في حركة النهضة نرفض السيطرة على الإعلام من قبل أي طرف حكومة أو غيرها».

*** الهياكل المهنية**

تجمع الهياكل المهنية على أن المعايير المهنية تقتضي العديد من الشروط التي لم تتوفر بعد في الإعلام العمومي ومنه غرفة أخبار القناة الوطنية.

وقد أكد نقيب الصحفيين أن على الإعلامي أن يقدم الخبر بشكل متوازن وغير متحيز، وأن يعتمد المسؤول عن السياسة التحريرية على مرجع لترتيب نشرة الأخبار. الذي قد يتعرض إلى ضغط من جهات حكومية في عملية بث أو نشر أو تغطية حدث معين.

ووفق رأيه «نحن نواجه عقلية سيئة من صانعي القرار ما دامت الحكومة تعتبر أن الإعلام العمومي يجب أن يكون قريب من الحكومة، مازال رئيس الجمهورية يغضب من عدم بث نشاطاته في بداية النشرة».

وبين أنه «ليس هناك تضاربا للمصالح أو صراعا بين قديم وجديد داخل غرفة الأخبار لأن الثقافة القديمة مازالت سائدة، ربما لأن الصدمة في القطاع العمومي لم تصل ويجب أن يكون الصحفيين حرفيون ومهنيون وفق المعايير المتفق عليها».

في المقابل ممثلة جمعية الصحفيين الشبان «السيدة الهمامي» تعتبر أن هناك إصرارا على عدم اعتماد المعايير المهنية الدولية، وترجع ذلك إلى وجود لوبيّات إلى جانب السلطة التي تريد وضع يدها على الإعلام، وهو ما يؤثر على الخط التحريري والبرامج السياسية خاصة ان تونس على أبواب انتخابات تشريعية ورئاسية قادمة».

وبينت أن «عددا كبيرا من أعضاء الهياكل المهنية متورطة في تأبيد أزمة القطاع لأنها أزمة يتمعّش منها الجميع».

*** أوجه التشابه والاختلاف بين الفاعلين**

لا يختلف الفاعلون في المجال الإعلامي والسياسيون في توفر الحد الأدنى المطلوب للمعايير المهنية في التغطية الإخبارية ومحاولات تعزيزها من موضوعية وتوازن في التقارير.

ألا أن ممثلي الأحزاب السياسية اتهموا النشرة بخدمة أجندات سياسية لصالح الحكومة وممثلا الائتلاف الحاكم (يمينة الزغلامي عن حركة النهضة وليلى الشتاوي عن حزب تحيا تونس).

هذه الاتهامات غير مقبولة بالنسبة للصحفيين في القناة، الذين أعربوا عن رفضهم التام للانتقادات الموجهة إليهم بالانقسام السياسي وخدمة أجندات معينة. رغم أن ناجح الميساوي (رئيس تحرير سابق) لم ينف التوجهات للسيطرة على غرفة الأخبار ومحاولة هيمنة السلطة عليها.

[51] مقابلة مع ليلى الشتاوي، نائب عن حزب تحيا تونس في مجلس النواب التونسي، بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٩

ولم تختلف الهياكل المهنية في هذا الطرح، حيث تعتبر نقابة الصحفيين أن هناك عقلية قديمة سائدة تؤثر على توجه النشرة وأكدت ممثلة جمعية الصحفيين الشبان (السيدة الهمامي) أن هناك لوبيات تحاول السيطرة على القطاع الإعلامي بصفة عامة وليس غرفة أخبار الوطنية فقط.

ومن وجهة نظر أكاديمية، يرى الباحث التونسي جمال الزرن، أنّ أي نظام سياسي يريد التسويق لإنجازاته، في إطار الاتصال الحكومي وهو جزء من الاتصال العمومي.

تختلف رؤية الزرن عن باقي التصورات وتنزله في سياقه الانتقالي، حيث يأتي «الجانب الوظيفي لوسائل الإعلام العمومية ودورها في طمأنة الناس باعتبارها جزء من الأمن القومي وليست منبرا للتنافر والتشتيت». وبالتالي فإن دوره يتمثل في «إبراز التعددية ضمن وحدة الدولة وهذا ما لا يفرقه الهواة من السياسيين».

3-6 تعديل العمل داخل غرفة الأخبار

يعد تعديل الاعلام السّمعي والبصري أولوية بالنسبة للقطاع الإعلامي في تونس بعد الثورة، ويهدف الى «ضمان حريّة الصحافة وتعدّديّة وسائلها في كنف احترام قواعد وأخلاقيّات المهنة، وتعتبر هذه المهمة ضروريّة لدعم دور وسائل الإعلام كفضاء للتحاور الديمقراطي» [52]. و»يسعى التعديل الى وضع القواعد القانونية والأخلاقية التي من شأنها ضمان مساحة حرية التعبير التي تحققت بعد الثورة، وتأصيل قيم التعدّديّة الإعلامية واستقلاليّة الصحافيين وضمان مادّة إعلاميّة عالية الجودة» [53].

ويخضع تعديل نشرة الأخبار إلى عدة شروط مهنية ويرتبط بعضها الآخر بقرارات سياسية، كما تسعى الهياكل المهنية لترسيخ آليات التعديل الذاتي داخل التلفزيون العمومي.

***غياب آليات التعديل في غرفة الأخبار**

أكد الصحفيون من خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة على غياب آليات التعديل في غرفة الأخبار. وقد أجمعوا على وجود مدونة سلوك للتعامل مع الأحداث، إلا أنها قد لا تكون كافية.

ولاتزال غرفة الأخبار رغم محاولات التطوير غير قادرة على مواكبة الانتقال الديمقراطي في آخر مراحله.

ووفق المستجوبين فإن المشرفين على التحرير لا يحرصون على إجراء اجتماع تحريري يومي قبل التغطية، التي لاتزال خاضعة قرار أحادي دون العمل على ترسيخ التشاركية ودفع المبادرات الفردية.

تمثل الدورات التدريبية، عنصرا هاما بالنسبة للجانب التكويني للصحفيين لمواكبة المسار الانتقالي في البلاد، من أجل تطوير العمل الإعلامي.

وقد أجمع الصحفيون أن التلفزيون لا ينظم دورات تدريبية متعلقة بأخلاقيات العمل الصحفي وآليات مواكبة الانتقال بشكل متواصل.

وبيّن ناجح الميساوي، المكلف بمشروع إصلاح غرفة الأخبار، بمبادرة من الرئيس المدير العام الحالي، أنه «تم تنقيح وثيقة السياسة التحريرية واستخرجت منها مدونة السلوك، التي تقوم على معايير الحياد والإنصاف وآلية التعامل مع العمليات الإرهابية والطفولة المهددة»...

وقال في مقابلة معه إن عمله «اصطدم بعراقيل منها غياب التجاوب الكامل من المسؤولين على غرفة الاخبار والإدارة وإشكاليات ترتيبية وإدارية.

[52] تعديل القطاع السمعي البصري، الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري، ٢٥ آذار ٢٠١٨.

[53] نفس المصدر

وقدم تصورا لعملية التعديل داخل غرفة الأخبار تتشكل من مجموعة من العناصر أهمها:

ثقافة عمل جديدة تقطع مع رواسب قلة الانضباط والتهاون.

هيكلة قسم الأخبار على مستوى توزيع المهام وتحديد البطاقات الوصفية للمهام.

الانتقال نحو غرفة الأخبار الحديثة وفق المعايير المتفق عليها.

العمل على الجانب التنظيمي وإرساء تقليد الاجتماعات التحريرية.

اختيار رئيس تحرير عن طريق ترشّحات تنظر فيها الهياكل الإدارية والنقابية.

***السياسيون وفكرة التعديل**

نلاحظ من خلال إجابات السياسيين أن التعيينات تعد أبرز عامل ساهم توجيه الخط التحريري للأخبار وهو أحد آليات التعديل الذاتي التي يجب الوقوف عندها. وإلى اليوم لم يناقش مجلس النواب التونسي القانون الأساسي المتعلق بإرساء الهيئة التعديلية للقطاع السمعي البصري الذي نص عليها الدستور التونسي لتنظيم القطاع.

كما اعتبر بعض ممثلي الأحزاب السياسية المعارضة منها والحاكمة أن هناك إرادة سياسية لعدم المصادقة عليها، حتى تبقى الهيئة المؤقتة على هشاشتها قائمة على المشهد.

فيما ترى ليلى الشتّاوي أن القوانين يصادق عليها بالتوافق وليس بالقوة وأن البرلمان مخول لجمع مختلف الآراء حوله. واعتبرت يمينة الزغلامي أن مهمة السياسي اليوم تتلخص في التصويت على القانون الأساسي لإحداث هيئة دستورية للإعلام السمعي البصري، التي عليها أن تنظم المشهد. ثم يترك الأمر للمختصين في المجال.

وبينت خولة بن عائشة أن هناك "مبادرات تشريعية أخرى لتنظيم القطاع، مثل القوانين المتعلقة بقطاع الإشهار وتنظيم عملية سبر الآراء".

رسم بياني رقم 2: تصور الفاعلين السياسيين لتعديل غرفة أخبار الوطنية الأولى

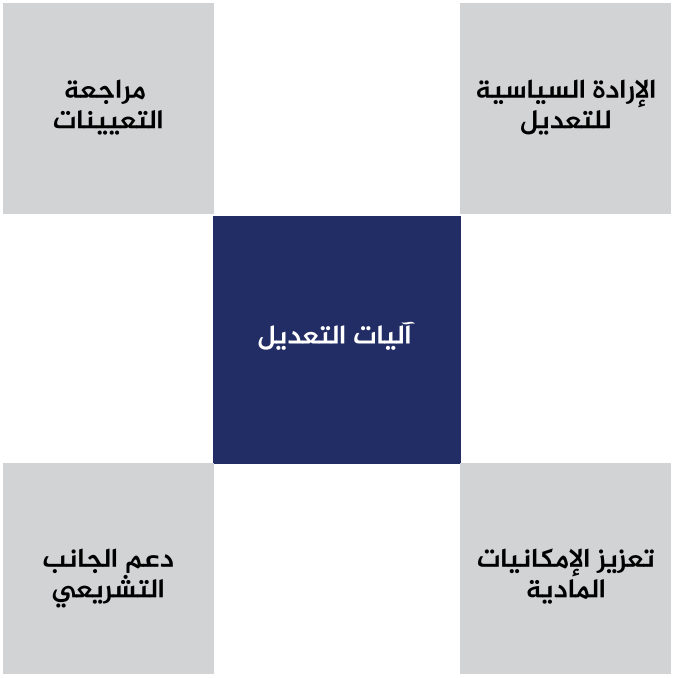

مثلت الإمكانيات المادية الضعيفة والتقليدية للقناة الوطنية الأولى أيضا عائقا أمام عملها وتغطياتها الإخبارية وقد أكدت ليلى الشتاوي أن الصورة الإخبارية لا تزال جامدة وغير مناسبة للتطورات التي عرفتها البلاد ولا لمتطلبات العصر من حيث الحيوية والديناميكية وهو ما يؤثر على تعاطيها مع الأحداث.

وذهبت يمينة الزغلامي إلى أن إمكانيات التلفزيون ضعيفة بعد أن تم إفقاره ونهبه قبل الثورة، وهو في حاجة إلى الدعم.

ساهم النقص في الإمكانيات في التقليص من حجم تغطية التلفزيون أحيانا، ولم يسمح له وفق غازي الشواشي، "بمواكبة الأنشطة والتظاهرات والتحليل والبث والاستقصاء. وهذا من شأنه التأثير على الإعلام العمومي وانتشاره الذي أصبح متأخرا عن الإعلام الخاص رغم أهمية أن يكون صاحب الأسبقية".

كما أجمع السياسيون على ضرورة تعزيز الجانب التكويني للصحفيين ودعمهم ماديّا مع توفير الحد الأدنى من الإمكانيات لصالحهم.

***التعديل الذاتي بالنسبة للهياكل المهنية**

ينقسم التعديل الذاتي[54] بالنسبة للهياكل المهنية إلى العديد من المستويات، ووفق نقيب الصحفيين التونسيين ناجي البغوري فإنها تتمثل في إحداث مجلس إدارة للمؤسسة، يستند التعيين فيه إلى مختلف الفاعلين في القطاع، دون أن تحتكره الحكومة.

رسم بياني رقم 3: تصور نقابة الصحفيين لمجلس إدارة التلفزيون العمومي التونسي

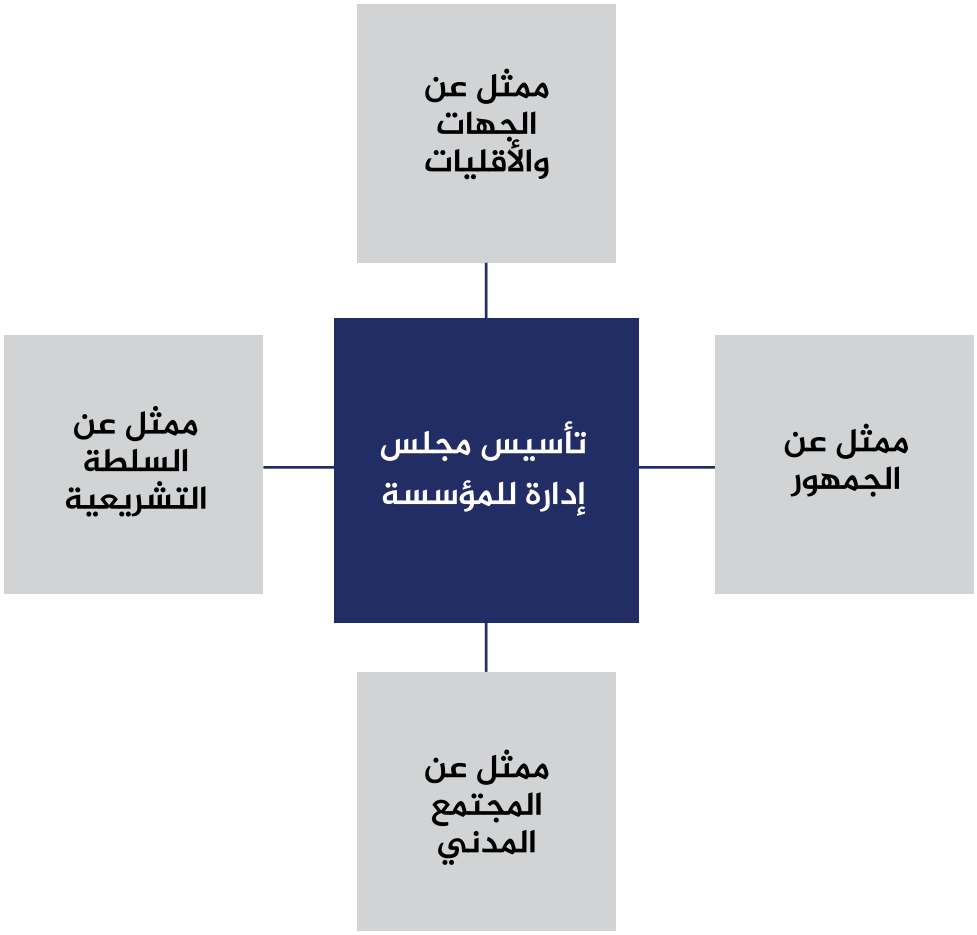

[52] يتمثل في منظومة تعديل لقطاع الإعلام والاتصال تشرف عليها الهياكل المهنية وفق المعايير الدولية وأخلاقيات المهنة المعمول بها وتكون في شكل هيئات مستقلة تشرف على مراقبة المضامين وإصدار العقوبات دون تدخل مباشر من الدولة.

ويهدف ذلك إلى استقلالية الخط التحريري للقناة وإبعادها عن التجاذبات السياسية وهيمنة السلطة التنفيذية.

وأكد البغوري أن تعيين الرؤساء المديرين العامين للقناة يجب ألاّ يخضع للحكومة بل أن يتوسع أكثر وتكون شرعيته أوسع وأكثر تمثيلية.

إذ يتم تعيين الرئيس المدير العام حاليا بعد ترشيح ثلاث شخصيات تختارها الحكومة ويكون للهيئة المستقلة للإعلام السمعي البصري (المؤقتة) الرأي المطابق في التسمية.

ويرى نقيب الصحفيين أن هذه العملية قد تساهم في عزل مسؤولين لمجرد عدم استجابتهم لضغوطات الحكومة. "لذلك فإن العزل أو المساءلة هو دور الهيئة التعديلية والبرلمان بصيغ ومعايير معروفة ليس وفق مزاج الحكومة".

ومن خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة فإن أبرز معايير التعديل وفق نقابة الصحفيين وجمعية الصحفيين الشبان تعكس رؤية جديدة لإعادة بناء غرفة الأخبار وفق المقومات السليمة للتغطية وتتمثل في:

*إعادة بناء قدرات الصحفيين، التي لا تستجيب إلى متطلبات الانتقال الديمقراطي، حيث أكد الهيكلان أن الجانب التكويني والمادي يؤثر على تعديل المشهد للعمل بطريقة عصرية.

*وجود مدونة سلوك صلب هيئة التحرير، التي تحدد سياسة العمل داخل غرف الأخبار وتحترم أخلاقيات المهنة وتحمي الصحفيين.

* إنجاز المواثيق التحريرية والأخلاقية، ومناقشة السياسة العمومية للإعلام، أولوياتها والخدمة التي يجب أن نقدمها. (البغوري)

*إحداث خطة موثق إعلامي، التي تعتمدها اليوم القناة الوطنية، "لربط جسور التواصل مع جمهور المشاهدين ووضع آلية تمكن من تلقي ملاحظاتهم وانتقاداتهم والإجابة عليها". (موقع القناة)

وتقوم الموثق بالعديد من المهام داخل التلفزيون دون أن يشغل أي وظيفة تحريرية أو يتدخل في سياسة العمل.

- تفسير القرارات التحريرية ويوضح المعايير المهنية للمؤسسة.
- التحقق من دقة ونزاهة ما تم بثه من مضامين.
- رفع درجة توعية مهني الإعلام بكل ما يتعلق بانشغالات الجمهور واهتماماته ومناقشة المعايير الصحفية مع العاملين في قطاعات الإنتاج داخل المؤسسة (موقع القناة).

وعلى أهمية مسألة التعديل، ترى ممثلة جمعية الصحفيين أن "مبدأ التعديل في تونس أصبح بمثابة كلمة حق أريد بها باطل، في الإعلام العمومي". واعتبرت أن جميع الهياكل بما فيهم الجمعية "مقصرون في تعديل القطاع مع غياب إرادة حقيقية لإصلاحه والرغبة في زيادة تهميشه وتمييعه لعدم خدمة القضايا الأساسية".

***أوجه التشابه والاختلاف بين الفاعلين**

يخضع التعديل الإعلامي إلى العديد من الشروط والآليات لتحقيقه بهدف تقديم منتوج إخباري يخضع لمعايير مهنية معمول بها.

وقد أجمع الفاعلون الذين أجرت معهم لباحثة مقابلات على آليات التعديل فيما اختلفوا في طبيعته نظرا لاختلاف توجهاتهم.

فركّز السياسيون على الجانب التشريعي بإصدار قوانين والمصادقة عليها على غرار الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري، وأكدوا على ضرورة توظيف الإمكانيات المادية للتلفزيون وتحسين ظروف العمل التقنية.

وركز الصحفيون على مدونة السلوك التي تحدد دليل النشرة وضرورة الاعتماد على معايير محددة في التعيينات داخل غرفة الأخبار وقيادة مشروع إصلاحي يقوم على تكوين الصحفيين وإعادة هيكلة قسم الأخبار وتحديثه ليواكب التحولات.

أما الهياكل المهنية فركزت على دورها في مسألة التعديل على مستوى إنجاز المواثيق التحريرية ومناقشة السياسة العمومية للإعلام.

وأكد نقيب الصحفيين على أهمية مراجعة التعيينات وتأسيس مجلس إدارة المؤسسة ليضم مختلف الفاعلين في القطاع من سلطة تشريعية ومجتمع مدني وجمهور. وذهب إلى ذلك الباحث جمال الزرن، الذي اقترح إحداث جمعية مشاهدي التلفزيون العمومي في مجلس الإدارة، باعتبار أن "النقلة الحقيقية يجب أن تكون شاملة لكل مستويات العملية الإعلامية من التكوين وصولا إلى المتلقي، باعتباره جزءا محددا في عملية الانتقال من الإعلام الحكومي إلى العمومي".

وأكد على الجانب التكويني في معهد الصحافة وعلوم الإخبار عن طريق تدريس مادة الإعلام والانتقال الديمقراطي في الثلاث سنوات الأولى، خاصة أن الدورات التدريبية التي قادتها المنظمات الأجنبية لم تنعكس بشكل جليّ على المشهد ولم تحدد أولويات الصحفي.

ودعا إلى تنظيم وتطوير مؤسسات الاعلام العمومي باعتبارها منظومة مرتبطة ببعضها البعض لملائمتها مع السياق الانتقالي وتحسين الوضعية المادية "التعيسة جدا".

وقال الزرن في مقابلة مع الباحثة" إنه لا تتوفر الأرضية الدنيا للانتقال لكن وجود الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري والمرسومين 115 و116 المنظّمان لعمل الإعلام بعد الثورة والحراك في البلد، هي عوامل إيجابية. و"إذا أقرينا أن هناك نجاحا في الانتقال الديمقراطي في تونس فإنّ الفضل يعود فيه بنسبة هامة إلى الإعلام، فلا وجود لنجاح للانتقال الديمقراطي دون وجود نجاح إعلامي لتأمينه وهذه فرضية بديهية".

7- النتائج والخاتمة

- انعكست صعوبات الانتقال الديمقراطي في تونس بعد ثورة 14 جانفي-يناير 2011 على الواقع الإعلامي، خاصة المرفق العمومي الذي كان بيد السلطة الحاكمة ويسعى اليوم إلى التحرر من هيمنة التوجه الواحد وتكريس مبدأ التعددية السياسية في المضامين التي يقدمها.

- حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة، تقديم نتائج علمية في علاقة بالتغطية الإخبارية للتلفزيون العمومي التونسي وبالتحديد النشرة الرئيسية للأنباء التي يتابعها أكثر من مليون مشاهد يوميا وتتصدر أكثر البرامج التي تجد متابعة وثقة الجمهور.

- أظهر البحث أن عملية الانتقال من إعلام حكومي إلى إعلام عمومي اصطدم بعراقيل وصعوبات حالت دون تحقيق المطلوب خلال مسار الانتقال الديمقراطي.

- أظهر البحث حاجة أكيدة لإعادة هيكلة قسم الأخبار وتحديثه وتكوين الصحفيين على المعايير المهنية الأساسية للعمل الصحفي.

- وفق الصحفيين فإن العمل داخل غرفة الأخبار يحتاج القطع مع الثقافة القديمة، الذي تلعب فيها الإدارة دورا كبيرا وتحاول بسط نفوذها لخدمة أجندات معينة في غياب لأبسط آليات العمل.

- أجمع مختلف الفاعلين على أن الوقت حان للتوجه نحو التحديث وإعادة البناء وفق المقاييس العالمية، مع تعزيز الجانب المادي وتوفير الإمكانيات لتطوير العمل بهدف مواكبة الانتقال.

● تحتاج غرفة الأخبار في القناة الوطنية اليوم إلى نموذج تعديلي يراعي طبيعة السياق التونسي والمعايير المهنية، وإرادة سياسية للتغيير.

● تبدو هذه الإرادة غائبة إلى حد اليوم مع عدم المصادقة على القانون الأساسي المنظم للقطاع والمتمثل في إحداث الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري وهي هيئة دستورية، تقوم على فكرة تعديل المشهد.

● يستغل مختلف الفاعلين السياسيين هشاشة هذه الهيئة الوقتية خاصة أنهم وفق الباحث التونسي جمال الزرن "يدركون أن الإعلام عنصر محدد في عملية الانتقال الديمقراطي بشكل جيد، ولا يريد أي طرف الاقتراب من الملف لأن عدم استقراره يساعد الجميع وكل طرف يجد فيه منفذا".

● هذه الفكرة تحيلنا بدورها إلى خطورة العودة بغرفة أخبار التلفزيون العمومي إلى الوراء، وإعادة إنتاج مضامين يحرص من خلالها "حارس البوابة" على ترتيب أجندة الأخبار لخدمة توجه معين.

● أجمعت أغلب المقابلات التي أجريت مع السياسيين ورئيس تحرير سابق للنشرة، أن الفترة الحالية تعدّ الأسوأ على مستوى التغطية الإخبارية للقناة لصالح الحكومة.

● الهياكل المهنية من جهتها، قدمت تصورا لتطوير العمل وضمان مهنية غرفة الأخبار وتحييدها عن التجاذبات السياسية، على مستوى التعيينات وتشريك الجمهور، صياغة المواثيق الأخلاقية للتعامل مع الأحداث.

● في ظل التشتت بين مختلف الهياكل القائمة على القطاع، فإن عملية الإصلاح تبدو عسيرة وغير قابلة للتطويع على أرض الواقع، باعتبار أن الهياكل المهنية نفسها متهمة بالتواطؤ مع لوبيات للحلول دون التعديل الحقيقي.

8- قائمة المراجع

* المراجع باللغة العربية

*ابراهيم حمادة، بسيوني، دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام، عالم الكتب، ط،2008.

*البور، حميدة، الملتقى الدولي لمعهد الصحافة حول وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي، تونس 2013.

*الحمامي الصادق، دراسة الميديا في السياق الانتقالي، الميديا التونسية نموذجا، لبنان، 2018

*العربي شويخة، وسائل الإعلام في تونس التحول الصعب، من الاستقلال إلى انتخابات 2014، دار محمد علي للنشر، ط1، 2015.

*الزرن، جمال. بن مسعود، معز. إعلام الخدمة العامة في الوطن العربي. الخصائص، الرهانات، والتحديات، هيئات الإذاعة والتلفزيون مثالا. اتحاد إذاعات الدول العربية، 2014.

*الزرن. جمال. وسائل الإعلام العمومية والتعددية من أجل شبكة مؤشرات التعددية الإعلامية. ملتقى معهد الصحافة وعلوم الإخبار: وسائل الإعلام العربية وعمليات التحول الديمقراطي، تونس 2013.

*دراسة حول تطور وسائل الإعلام والإتصال بتونس، باعتماد مؤشرات تطور وسائل الإعلام والاتصال حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO، أيلول 2012.

*دليو، فضيل، الاتصال: مفاهيمه، نظرياته ووسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2003.

*قيراط، محمد، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 3+4، 2003

*مشاقبة، بسام، مناهج البحث الاعلامي، دار أسامة للنشر والتوزيع ،2010، ط1.

النصوص القانونية

*الدستور التونسي 2014.

*المرسومين 115 و116 المنظمان للقطاع الإعلامي في تونس بعد الثورة.

* المراجع باللغة الإنجليزية

Gieber .Walter .news in what newspaper mean make it .society and mass communication .London. The free of Glencoe Macmillan .lmd.1946.

*Jürgen Habermas، Structural Transformation of The Public Sphere (Cambridge، MA: Mit Press, 1989).

*Livingstone، S.، and Lunt، P. (1994) In Talk on Television: Audience participation and public debate. London: Rutledge.

* Marc Lynch How the Media Trashed The Transitions. Journal of democracy. October 2015, Volume 26, Number 4

Shella S. Coronel. The Role of the Media in Deepening Democracy.2003

*Pamela J. Shoemaker, Timothy Vos. Gatekeeping Theory.p1. Routledge.2009

* المراجع باللغة الفرنسية

*Bourdieu. Pierre.Sur la television: suivi de L’emprise du journaliste.Liber.1996

*Rodolphe Ghiglione، Alain Blanchet «Analyse de contenu et contenus d’analyses» Mai 1991_impremerie Gauthier-Valars، Paris، p28

* الروابط

إلى أي مدى يثق التونسيون في وسائل الإعلام؟، مؤسسة بر الأمان، 25 سبتمبر 2018، (تاريخ الدخول)،7 آذار 2019.
https://news.barralaman.tn/sondage-tunisiens-confiance-medias-fr/

الإعلام والديمقراطية، “دور الإعلام الجماهيري في الانتقال الديمقراطي” وكالة رويترز، سبتمبر 2013، (تاريخ الدخول)، 8 آذار 2019.
https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/our-research/media-and-democratisation

تحولات الإعلام الرسمي العربي: أسئلة الديمقراطية ومعايير الخدمة العامة، باسم الطويسي، معهد الجزيرة للدراسات، 10 سبتمبر 2017، (تاريخ الدخول) 6آذار 2019
http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2017/09/170910094936081.html#a19

After the revolution: Libyan and Tunisian media through the people's eyes. Research Report Issue 6 GOV.UK,1 January 2015.

https://www.gov.uk/dfid-research-outputs/after-the-revolution-libyan-and-tunisian-media-through-the-people-s-eyes-research-report-issue-6

دراسة حول تطور وسائل الإعلام والاتصال بتونس، باعتماد مؤشرات تطور وسائل الإعلام والاتصال حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO، أيلول 2012، ص86
http://www.unesco.org/bpi/pdf/memobpi46_mediapluralism_ar.pdf

Chouikha, (Larbi), Tunisie : médias et confusion, comment sortir de l'imbroglio?, JeuneAfrique 27 Mars 2018, visité le 16 Mars 2019.

https://www.jeuneafrique.com/mag/543155/culture/tunisie-medias-et-confusion-comment-sortir-de-limbroglio/.

تقرير حول رصد التعددية السياسية في القنوات الإذاعية والتلفزية (فترة ما قبل الانتخابات البلدية 2018، الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري، 12 أبريل 2018، (تاريخ الزيارة)، 20 آذار 2019.

http://haica.tn/media/rapport-final-précampagne-municipales-2018-pluralisme-1-1.pdf

تاريخ التلفزة التونسية، موقع التلفزيون التونسي، (تاريخ الدخول)، 14 آذار 2019
http://www.watania1.tn/

* مقابلات البحث

*مقابلة مع ناجح الميساوي، باحث ورئيس تحرير سابق في غرفة أخبار التلفزيون التونسي، بتاريخ 5 أبريل 2019

*مقابلة مع يمينة الزغلامي، نائب عن حركة النهضة في مجلس نواب الشعب، بتاريخ 16 آذار 2019

*مقابلة مع المنجي الحرباوي، النائب عن حركة نداء تونس، بتاريخ 15 آذار 2019

*مقابلة مع خولة بن عائشة، النائب عن حركة مشروع تونس، بتاريخ 18 آذار 2019

*مقابلة مع غازي الشواشي، رئيس الكتلة الديمقراطية المعارضة بمجلس النواب التونسي، بتاريخ 19 آذار 2019

*مقابلة مع أحمد الصديق، رئيس كتلة الجبهة الشعبية المعارضة في مجلس النواب التونسي، بتاريخ 25 آذار 2019

*مقابلة مع الباحث الأكاديمي التونسي، جمال الزرن، بتاريخ 5 أبريل 2019

*مقابلة مع نقيب الصحفيين التونسيين ناجي البغوري، بتاريخ 20 آذار 2019

*مقابلة مع السيدة الهمامي، ممثلة جمعية الصحفيين البان في تونس، بتاريخ 27 آذار 2019

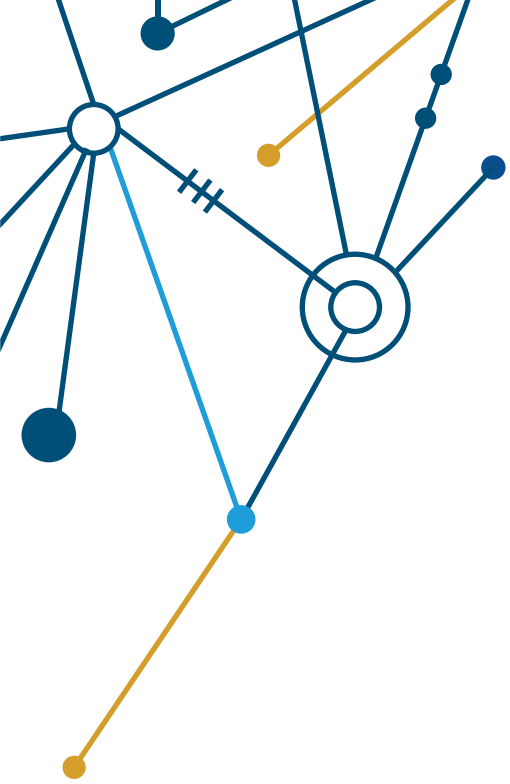

معهد
الجزيرة للإعلام

AJMInstitute

+974 44897666
institute@aljazeera.net
http://institute.aljazeera.net/